

انعكاسات تطبيق معيار المحاسبة المصري للمنشآت الصغيرة والمتوسطة على قيمة المنشآت الصغيرة والمتوسطة - دراسة تطبيقية على الشركات المدرجة في بورصة النيل

د. إيهاب إبراهيم حامد عبد العال

مدرس بقسم المحاسبة، بمعهد القاهرة العالى للغات والترجمة الفورية والعلوم الإدارية بالمقطم
البريد الإلكتروني : dr.ehabagwa@gmail.com

ملخص البحث:

تعد المنشآت الصغيرة والمتوسطة ركيزة أساسية فى اقتصاديات العديد من الدول وبخاصة الدول النامية ، ونظراً لذلك فقد زاد اهتمام المجالس المهنية الواضحة للمعايير المحاسبية بتلك المنشآت وخاصة مجلس معايير المحاسبة الدولية IASB والذي أصدر المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة فى عام 2009 ، والذي تم تحديثه عدة مرات كان آخرها فى يونيو 2020 ، وقد تبنت مصر ذلك المعيار من خلال إصدار معيار المحاسبة المصري للمنشآت الصغيرة والمتوسطة عام 2015 ، إلا أنه تضمن عدة معالجات مثلت خروجاً على معايير المحاسبة المصرية الكاملة انعكست آثارها على قيمة المنشآت الصغيرة والمتوسطة ، لذا فقد هدفت الدراسة إلى قياس انعكاسات تطبيق معيار المحاسبة المصري للمنشآت الصغيرة والمتوسطة على قيمة المنشآت الصغيرة والمتوسطة ، ولقياس تلك الانعكاسات على قيمة المنشآت الصغيرة والمتوسطة فقد تم الرجوع للتقارير المالية للشركات الصغيرة والمتوسطة المسجلة فى سوق الشركات الصغيرة والمتوسطة (بورصة النيل) لعام 2019 وعددها 24 شركة لمقارنة قيمة تلك الشركات فى ظل تطبيق معايير المحاسبة المصرية الكاملة ، وقيمتها فى ظل تطبيق معيار المحاسبة المصري للمنشآت الصغيرة والمتوسطة ، وذلك باستخدام أحد مقاييس قيمة المنشأة وهو Tobin's Q ، وقد انتهت الدراسة إلى أن تطبيق معيار المحاسبة المصري للمنشآت الصغيرة والمتوسطة يؤثر على القدرة التفسيرية ومعنوية العلاقة بين قيمة المنشأة والقيمة الدفترية للأصول فى ظل وجود المتغيرات الحاكمة مقارنة بالوضع فى ظل تطبيق معايير المحاسبة المصرية الكاملة ، بالإضافة إلى وجود فرق معنوى بين قيمة المنشأة فى ظل تطبيق معايير المحاسبة المصرية الكاملة ، والقيمة فى ظل تطبيق معيار المحاسبة المصري للمنشآت الصغيرة والمتوسطة ، نظراً لانخفاض قيمة الشركات الصغيرة والمتوسطة فى ظل تطبيق معيار المحاسبة المصري للمنشآت الصغيرة والمتوسطة مقارنة بقيمتها فى ظل تطبيق معايير المحاسبة المصرية الكاملة ، مما يؤكد على الأثر السلبى لتطبيق معيار المحاسبة المصري للمنشآت الصغيرة والمتوسطة على قيمة تلك المنشآت ، وعلى ذلك فقد أوصت الدراسة بعدم تطبيق معيار المحاسبة المصري للمنشآت الصغيرة والمتوسطة بصورته الحالية لما له من أثر سلبى على قيمة المنشآت الصغيرة والمتوسطة .

الكلمات المفتاحية : المنشآت الصغيرة والمتوسطة - معيار المحاسبة المصري للمنشآت الصغيرة والمتوسطة - معايير المحاسبة المصرية الكاملة - قيمة المنشأة .

The Implications of Applied the Egyptian Accounting Standard for Small and Medium Enterprises on Value of Small and Medium Enterprises: An Applied Study on Companies Listed on the Nile Stock Exchange

Abstract:

Small and medium enterprises are a basic pillar of the economies of many countries, especially developing countries, and in view of this, the interest of professional institutions setting up accounting standards have increased in these enterprises, especially the International Accounting Standards Board (IASB), which issued the International Standard of Financial Reporting for Small and Medium Enterprises in 2009, which was updated several times, the last of which was in June 2020.

Egypt adopted the aforementioned standard by issuing the Egyptian Accounting Standard for Small and Medium Enterprises in 2015, but it includes several treatments that represent a departure from the full Egyptian accounting standards which reflected on the value of small and medium enterprises.

This study aims to measure the implications of Applied the Egyptian Accounting Standard for Small and Medium Enterprises on the value of small and medium enterprises and to measure these effects on the value of small and medium enterprises. The researcher refers to the financial reports of the small and medium-sized companies of 24 companies registered in the market for small and medium-sized companies (Nile Stock Exchange) for the year 2019 in order to compare the value of these companies considering the application of full Egyptian Accounting Standards with its value in light of the application of the Egyptian Accounting Standard for Small and Medium Enterprises by using one of the entity's value measures, which is Tobin's Q.

The study concludes that the application of the Egyptian Accounting Standard for Small and Medium Enterprises affects the interpretative ability and the meaning of the relationship between the value of the enterprise and the book value of assets in the presence of the governing variables compared to the situation under the application of full Egyptian Accounting Standards.

In addition, there is a significant difference between the value of the enterprise considering the application of the full Egyptian Accounting Standards, and the value considering the application of the Egyptian

Accounting Standard for Small and Medium Enterprises, given the low value of small and medium companies considering the application of the Egyptian Accounting Standard for Small and Medium Enterprises compared to its value under the application of accounting standards.

This confirms the negative impact of applying the Egyptian Accounting Standard for Small and Medium Enterprises on the value of these enterprises, and accordingly, the study recommends that the Egyptian Accounting Standard for Small and Medium Enterprises in its current form should not be applied because of its negative impact on the value of small and medium enterprises.

Key words: Small and Medium Enterprises - Egyptian Accounting Standard for Small and Medium Enterprises – Full Egyptian Accounting Standards - Enterprise Value.

الإطار العام للدراسة

مقدمة :

تعد المنشآت الصغيرة والمتوسطة الركيزة الأساسية للتنمية الاقتصادية في أى دولة سواء كانت متقدمة أو نامية ، حيث تمثل تلك المنشآت أكثر من 95% من المنشآت في جميع أنحاء العالم ، كما تمثل أكثر من 65% من حجم العمالة (Bonito & Pais, 2018).

أما بالنسبة للوضع في مصر فقد بلغ إجمالي المنشآت الصغيرة والمتوسطة والمتناهية الصغر خلال العام المالي 2018/2017 عدد 3,653 مليون منشأة بإجمالي عدد مشغولين بلغ 9,7 مليون مشغل ، كما بلغ قيمة إنتاج تلك المنشآت خلال نفس الفترة 1,237 تريليون جنيه ، بإجمالي قيمة مضافة بلغت 804 مليار جنيه (الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، 2018).

ونظراً للنمو المتزايد لدور المنشآت الصغيرة والمتوسطة في مصر فقد زاد رأس المال السوقي لأسهم تلك المنشآت والمقيدة بسوق الشركات الصغيرة والمتوسطة (بورصة النيل) بمعدل 18,4% ليصل نحو 1,3 مليار جنيه في نهاية يونيو 2019 مقارنة بنفس الفترة خلال عام 2018 ، كما بلغ عدد الأوراق المتداولة ببورصة النيل نحو 4,4 مليار ورقة والتي تمت من خلال 32 ألف عملية بقيمة قدرها 4,4 مليار جنيه وذلك خلال العام المالي 2019/2018 (البنك المركزي المصري، 2019).

طبيعة المشكلة :

نتيجة للدور المتزايد للمنشآت الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد العالمي فقد اتجهت المجالس المهنية الواضعة للمعايير المحاسبية ومن بينها مجلس معايير المحاسبة الدولي IASB نحو إصدار معايير محاسبية خاصة بتلك المنشآت حيث قام IASB بإصدار المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة IFRS for SMEs عام 2009 والذي تم تحديثه عدة مرات كان آخرها في يونيو 2020، إلا أن العديد من الدول قد رفضت تبني هذا المعيار للعديد من الأسباب وأوجه القصور (كما سيتضح من خلال الدراسات السابقة) ، وهو ما أكد عليه IASB نفسه حيث أشار إلى أن 28 دولة قد تبنت تطبيق المعيار بينما رفضت 23 دولة أخرى تبني وتطبيق المعيار (IASB, 2018).

أما بالنسبة للوضع في مصر فقد تبنت مصر المعيار وذلك بإصدار المعيار المحاسبى المصري للمنشآت الصغيرة والمتوسطة عام 2015 ، إلا أن المعيار المصرى قد خرج في بعض جوانبه على

المعالجات الواردة في IFRS for SMEs ، وعلى معايير المحاسبة المصرية الكاملة ، وقد تمت الإشارة في بداية المعيار عن جوانب ذلك الخروج .

إلا أن بعض تلك الجوانب وخاصة جوانب الخروج على IFRS for SMEs تمثل في الوقت الحالى جوانب خروج أيضاً على معايير المحاسبة المصرية الكاملة وخاصة بعد ماتم تعديل تلك المعايير في أبريل من عام 2019 حيث تم تبني المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 16 " عقود الإيجار " من خلال إصدار المعيار المحاسبى المصرى رقم 49 " عقود التأجير " ، وبالتالي فإن بعض جوانب ذلك الخروج تمثل أيضاً خروج على معايير المحاسبة المصرية الكاملة .

ويعد المبرر الأساسى فى خروج المعيار المحاسبى المصرى للمنشآت الصغيرة والمتوسطة على معايير المحاسبة المصرية الكاملة هو تبسيط العديد من مبادئ الاعتراف والقياس والمعالجات البديلة الواردة فى معايير المحاسبة المصرية الكاملة ، وذلك لتخفيض تكلفة الالتزام بتلك المعايير على عاتق المنشآت الصغيرة والمتوسطة ، إلا أن الباحث يرى أن ذلك المبرر غير مقبول فبالرجوع إلى خصائص المنشآت الصغيرة والمتوسطة والواردة فى المعيار المحاسبى المصرى للمنشآت الصغيرة والمتوسطة يتضح أن المنشآت الصغيرة والمتوسطة لا يزيد رأس مالها عن 100 مليون جنيه فى آخر قائمة مركز مالى منفردة أو مستقلة (وزارة الاستثمار ، معيار المحاسبة المصرى للمنشآت الصغيرة والمتوسطة، 2015) ، وهو ماتم التأكيد عليه من خلال قواعد القيد فى سوق الشركات الصغيرة والمتوسطة (بورصة النيل) والتي أشارت إلى أنه لقيد الشركات الصغيرة والمتوسطة فإن رأس المال يجب ألا يقل عن مليون جنيه ولايزيد عن 100 مليون جنيه ولايزيد بعد ذلك عن 200 مليون جنيه من واقع آخر قوائم مالية سنوية أو دورية (البورصة المصرية ، 2010) ، وبالتالي فإن قيمة رأس مال تلك الشركات ليست بالقليلة ومن ثم تسمح لها باقتناء برامج محاسبية تساعدها فى إجراء نفس العمليات المحاسبية المختلفة والتي تقوم بها الشركات التى تطبق معايير المحاسبة المصرية الكاملة .

كما أنه بالرجوع إلى جوانب خروج معيار المحاسبة المصرى للمنشآت الصغيرة والمتوسطة على معايير المحاسبة المصرية الكاملة يتضح مدى تأثيرها على القيمة الدفترية لأصول المنشآت الصغيرة والمتوسطة ، مما سيؤثر على قيمة تلك المنشآت فى حالة تطبيق المعيار (كما سيتضح فى جزء لاحق من الدراسة) ومن ثم على تكلفة الحصول على التمويل اللازم لها ، مما سينعكس على عمليات تلك المنشآت وعلى قدرتها على الاستمرار .

ومن خلال مراجعة الباحث للتقارير المالية المنشورة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة المسجلة في سوق الشركات الصغيرة والمتوسطة (بورصة النيل) اتضح للباحث أن تلك المنشآت تقوم بتطبيق معايير المحاسبة المصرية الكاملة ولا تقوم بتطبيق معيار المحاسبة المصري للمنشآت الصغيرة والمتوسطة ، مما شكل دافعاً نحو دراسة أسباب عدم تطبيق الشركات الصغيرة والمتوسطة لذلك المعيار من خلال قياس انعكاسات تطبيق معيار المحاسبة المصري للمنشآت الصغيرة والمتوسطة على قيمة تلك المنشآت ، وذلك من خلال قياس أثر جوانب خروج المعيار على معايير المحاسبة المصرية الكاملة على قيمة المنشآت الصغيرة والمتوسطة باستخدام أحد مقاييس قيمة المنشأة ، وهو ما تسعى إليه الدراسة.

هدف الدراسة :

يتمثل هدف الدراسة في " قياس انعكاسات تطبيق معيار المحاسبة المصري للمنشآت الصغيرة والمتوسطة على قيمة تلك المنشآت وذلك بالتطبيق على الشركات المسجلة بورصة النيل " ولتحقيق ذلك الهدف فقد تم تقسيمه إلى الأهداف الفرعية التالية :

- 1- تحديد جوانب خروج معيار المحاسبة المصري للمنشآت الصغيرة والمتوسطة على معايير المحاسبة المصرية الكاملة وأثرها على قيمة المنشآت الصغيرة والمتوسطة.
- 2- تحديد المقاييس المختلفة لقيمة المنشأة .
- 3- القيام بدراسة تطبيقية لقياس انعكاسات تطبيق معيار المحاسبة المصري للمنشآت الصغيرة والمتوسطة على قيمة تلك المنشآت من خلال قياس أثر جوانب خروج المعيار على معايير المحاسبة المصرية الكاملة على قيمة المنشآت الصغيرة والمتوسطة.

أهمية الدراسة :

تتحقق أهمية الدراسة على المستويين التاليين :

- على المستوى العلمي : حيث تسعى الدراسة إلى قياس انعكاسات تطبيق معيار المحاسبة المصري للمنشآت الصغيرة والمتوسطة على قيمة تلك المنشآت وذلك من خلال تحديد جوانب خروج المعيار على معايير المحاسبة المصرية الكاملة وقياس أثر تلك الجوانب على قيمة الشركات المسجلة بورصة النيل ، ومن ثم تقييم مدى ارتفاع أو انخفاض قيمة المنشآت الصغيرة والمتوسطة في ظل تطبيق معيار المحاسبة المصري للمنشآت الصغيرة والمتوسطة عنه في حالة تطبيق معايير

المحاسبة المصرية الكاملة ، وبالتالي فإن الدراسة تفتح المجال نحو مزيد من الدراسات لقياس أكثر من جانب من جوانب الخروج على معايير المحاسبة المصرية الكاملة بخلاف ما قامت به الدراسة في الدراسة التطبيقية ، كما تفتح الدراسة المجال للمزيد من الدراسات لدراسة تأثير أبعاد أخرى لجوانب خروج معيار المحاسبة المصري للمنشآت الصغيرة والمتوسطة على معايير المحاسبة المصرية الكاملة مثل الأداء المالي.

- على المستوى العملي : حيث تسعى الدراسة إلى قياس انعكاسات تطبيق معيار المحاسبة المصري للمنشآت الصغيرة والمتوسطة على قيمة تلك المنشآت ، مما يساعد المنشآت الصغيرة والمتوسطة في معرفة الأثر الإيجابي أو السلبي لتطبيق معيار المحاسبة المصري للمنشآت الصغيرة والمتوسطة على قيمتها ، ومن ثم تختار من بين تطبيق المعيار أو تطبيق معايير المحاسبة المصرية الكاملة .

حدود الدراسة :

ستقتصر الدراسة على مايلي :

1- ستقتصر الدراسة على جوانب خروج المعيار المحاسبي المصري للمنشآت الصغيرة والمتوسطة على معايير المحاسبة المصرية الكاملة ذات التأثير على قيمة المنشآت الصغيرة والمتوسطة .

2- ستقتصر الدراسة التطبيقية على قياس أثر جانبيين من جوانب خروج معيار المحاسبة المصري للمنشآت الصغيرة والمتوسطة على معايير المحاسبة المصرية الكاملة على قيمة المنشآت الصغيرة والمتوسطة وهما عقود الإيجار والشهرة ، وذلك لإمكانية الحصول على البيانات المتعلقة لكلا الجانبين من خلال التقارير المالية المنشورة للشركات المتوسطة والصغيرة أما باقى جوانب الخروج فتحتاج إلى معلومات داخلية يصعب الحصول عليها.

3- ستقتصر الدراسة التطبيقية على الشركات الصغيرة والمتوسطة المسجلة في بورصة النيل والتي يتم تداول عليها فعلياً ، وذلك لسهولة الحصول على التقارير المالية لها وحتى يتسنى تحديد القيمة السوقية لها.

منهجية الدراسة :

- تحقيقاً للهدف الأساسى للدراسة وكذلك أهدافها الفرعية فقد اعتمد الباحث على المنهجين التاليين :
- المنهج الاستنباطى : حيث قام الباحث باستخدامه فى إعداد الإطار النظرى للدراسة وصياغة ومشكلة وفروض الدراسة من خلال مراجعة ما أمكن التوصل إليه من مراجع علمية سواء عربية أو أجنبية ذات الاهتمام بموضوع الدراسة ، والتي ساعدت فى تحديد جوانب خروج معيار المحاسبة المصرى للمنشآت الصغيرة والمتوسطة على معايير المحاسبة المصرية الكاملة وأثرها على قيمة المنشآت الصغيرة والمتوسطة ، وكذلك تحديد المقاييس المختلفة لقيمة المنشآت.
 - المنهج الاستقرائى : وقد اعتمد عليه الباحث من خلال القيام بدراسة تطبيقية لقياس انعكاسات تطبيق معيار المحاسبة المصرى للمنشآت الصغيرة والمتوسطة على قيمة الشركات المسجلة فى سوق بورصة النيل المصرية باستخدام أحد نماذج قياس قيمة المنشآت وهو نموذج Tobin's Q ، وكذلك تحديد مدى تأثير تطبيق معيار المحاسبة المصرى للمنشآت الصغيرة والمتوسطة على القدرة التفسيرية ومعنوية العلاقة بين قيمة المنشأة والقيمة الدفترية للأصول فى ظل وجود المتغيرات الحاكمة ، مقارنة بالوضع فى ظل تطبيق معايير المحاسبة المصرية الكاملة.
- خطة الدراسة :**

- لتحقيق هدف الدراسة سوف يتم تنظيم المتبقى منها على النحو التالى :
- أولاً : الدراسات السابقة .
 - ثانياً : فروض الدراسة .
 - ثالثاً : جوانب خروج معيار المحاسبة المصرى للمنشآت الصغيرة والمتوسطة على معايير المحاسبة المصرية الكاملة وأثرها على قيمة المنشآت الصغيرة والمتوسطة.
 - رابعاً : المقاييس المختلفة لقيمة المنشأة .
 - خامساً : الدراسة التطبيقية.
- الخلاصة والنتائج والتوصيات والتوجهات البحثية المستقبلية .

المراجع .

الملاحق.

أولاً : الدراسات السابقة :

بناءً على المتغيرات الواردة في عنوان الدراسة فإنه يمكن تقسيم الدراسات السابقة إلى قسمين أساسيين ، حيث يتناول القسم الأول الدراسات التي تعرضت للمحاسبة في المنشآت الصغيرة والمتوسطة ، أما القسم الثاني فيتناول الدراسات التي تعرضت لقياس قيمة المنشآت ، وسيتم التعرض لهذين القسمين من الدراسات على النحو التالي :

القسم الأول من الدراسات ويتناول الدراسات التي تعرضت للمحاسبة في المنشآت الصغيرة والمتوسطة ، ويمكن تقسيم تلك الدراسات إلى أربعة مجموعات ، حيث تتناول المجموعة الأولى مدى تبني الدول المختلفة للمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة IFRS for SMEs ، وتتناول المجموعة الثانية مقارنة جزء أو كل IFRS for SMEs مع المعايير الأخرى سواء المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية الكاملة أو مع المعايير الأخرى المحلية في البلاد التي تم فيها تطبيق الدراسة ، وتتعرض المجموعة الثالثة للمشكلات المتعلقة ببناء وتطوير مجلس معايير المحاسبة الدولي IASB للمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة ، وأخيراً تتناول المجموعة الرابعة من الدراسات جوانب مختلفة للمحاسبة في المنشآت الصغيرة والمتوسطة ، وسيتم تناول تلك المجموعات على النحو التالي :

المجموعة الأولى وتتناول الدراسات التي تعرضت لمدى تبني الدول المختلفة IFRS for SMEs ، وقد تباينت تلك الدراسات في نتائجها حتى على مستوى الدولة الواحدة من حيث تبني أو رفض أو وضع IFRS for SMEs كإطار اختياري بجانب المعايير المحلية في تلك الدول ، وعلى ذلك يمكن تقسيم الدراسات في هذا الشأن إلى دراسات أيدت تبني IFRS for SMEs ودراسات أخرى ارتأت عدم تبني المعيار ، ومن بين الدراسات التي ارتأت تبني المعيار وأسباب ذلك التبنى دراسة (Kaya & Koch, 2015) والتي سعت إلى معرفة أسباب تبني البلدان المختلفة IFRS for SMEs وذلك من خلال فحص عينة مكونة 128 دولة ، وقد انتهت الدراسة إلى أن الدول غير القادرة على تطوير معايير محاسبية لها من المرجح أن تتبنى IFRS for SMEs ، كما أن الدول التي تطبق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية الكاملة على الشركات الخاصة تزداد فيها احتمالية

تبنى IFRS for SMEs ، كذلك الدول ذات الجودة المنخفضة نسبياً لمؤسسات الحوكمة من المرجح أن تتبنى IFRS for SMEs.

كذلك أيدت دراسة (Gassen, 2017) تبني IFRS for SMEs من خلال تحرى كيف يسهم المعيار فى تطوير نظم إعداد التقارير المالية للشركات الخاصة ، وذلك من خلال إجراء مقابلة مع عينة من خبراء المحاسبة البارزين فى 24 منطقة حول العالم لفهم دور IFRS for SMEs فى إعداد التقارير المالية للشركات الخاصة والشفافية المالية لها فى نطاق اختصاصاتهم ، وكذلك أهمية IFRS for SMEs ، وقد وجدت الدراسة تبايناً كبيراً فى العينة عبر المناطق المختلفة حيث إن IFRS for SMEs قد أثر على التقارير المالية للشركات الخاصة وعلى الشفافية المالية لها من خلال إتخاذها كمخطط لإجراء اصلاحات تنظيمية على المستوى الوطنى ، كما وجدت الدراسة أنه تم اعتماد IFRS for SMEs فى بعض المناطق كإطار اختياري للتقرير وكان التبني المباشر للمعيار من قبل الشركات منخفضة فى تلك المناطق باستثناء دولة جنوب أفريقيا والتي تستخدم المعيار على نطاق واسع ، بينما حولت بعض الدول مثل استونيا وإيرلند و السويد والمملكة المتحدة IFRS for SMEs إلى أنظمة محاسبة وطنية .

أما دراسة (خليفة ، 2018) فقد سعت إلى تبني IFRS for SMEs من خلال معرفة مدى إمكانية تطبيقه على المنشآت اليبية المماثلة ، وقد توصلت الدراسة إلى أنه يوجد تباين واتفاق فى بعض الجوانب بين IFRS for SMEs والمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية الكاملة ، وأنه لا يوجد فروق جوهرية بين الأكاديميين والمهنيين بإمكانية تطبيق IFRS for SMEs .

بينما توجهت دراسة (Bonito & Paris, 2018) نحو تحليل العلاقة بين محددات الاقتصاد الكلى وقرار البلدان بتبنى IFRS for SMEs وذلك على عينة من البلدان سواء المتقدمة أو النامية ، وقد انتهت الدراسة إلى أن البلدان التى لديها مجموعة وطنية من معايير المحاسبة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة والتي لديها خبرة فى تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية ونظام قانونى عام هى الأكثر احتمالاً لتبنى IFRS for SMEs ، ويرجع السبب فى ذلك إلى انخفاض تكاليف المعاملات فى البلاد القائمة على المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية مما يسهل تبني IFRS for SMEs ، كما توصلت الدراسة إلى أن الدول الأعضاء فى الاتحاد الأوروبى أقل عرضه لتبنى المعيار لذا لابد من معرفة العوامل الاقتصادية الكلية التى تؤثر فى قرار تبني IFRS for SMEs لأن مثل هذه المعلومات يمكن أن تساعد IASB فى تعزيز تبني المعيار فى جميع أنحاء العالم .

أيضاً سعت دراسة (Gandia & Huguet, 2018) نحو تأييد تبني IFRS for SMEs من خلال اختبار مدى التقارب بينه وبين المعايير المحلية في أسبانيا من خلال القيام بتطوير مؤشر للتقارب بين المعايير المحلية المطبقة في أسبانيا و IFRS for SMEs ، وقد أشارت نتائج الدراسة إلى أن مؤشر التقارب بين المعايير المحلية في أسبانيا و IFRS for SMEs أكبر بكثير ، وذلك نتيجة للإصلاحات المحاسبية التي تم إجرائها مما ساهم في تحقيق التقارب مع IFRS for SMEs مع الأخذ في الاعتبار أن المعايير المحلية مخصصة بشكل أساسي لشركات القطاع الخاص .

كذلك جاءت دراسة (Damak–Ayadi, Sassi & Bahri, 2020) لتؤكد على أن وجود عوامل معينة تزيد من تبني IFRS for SMEs من خلال تحديد تأثير العوامل البيئية والمؤسسية على تبني المعيار ، وقد توصلت الدراسة إلى أن تبني المعيار مرتبط بشكل كبير بجودة إنفاذ القانون والثقافة والشبكات التجارية والنمو الاقتصادي ، كما توصلت الدراسة إلى أن جودة المراجعة ليس لها تأثير كبير على تبني IFRS for SMEs ، ومع ذلك فإن التأثير المشترك لجودة المراجعة وجودة إنفاذ القانون مرتبط بشكل كبير بتبني IFRS for SMEs .

أما بالنسبة للدراسات التي ارتأت عدم تبني IFRS for SMEs فمن بين تلك الدراسات دراسة (الدحيات وأبوريشة ، 2014) والتي سعت نحو البحث في IFRS for SMEs لبيان أهمية ذلك المعيار والمشاكل والمعوقات التي تحد من التطبيق الأمثل لهذا المعيار في المنشآت الصناعية الصغيرة والمتوسطة الحجم الأردنية ، وقد أظهرت نتائج الدراسة إلى أنه يواجه تطبيق IFRS for SMEs في الأردن العديد من المشاكل والمعوقات أهمها التشدد في طلب ضمانات التمويل من قبل الجهات المانحة وارتفاع فوائد التمويل لها وتعدد الجهات المشرفة عليها .

وقد اتفقت دراسة (حموده وأرحومة ، 2015) مع نتائج الدراسة السابقة على الرغم من أنه تم إجرائها في بيئة مختلفة وهي البيئة الليبية ، من خلال اتجاهها نحو تحديد مدى إمكانية تطبيق المعيار في البيئة الليبية وتحديد الإيجابيات والسلبيات المتوقع تحقيقها من تطبيق المعيار في المنشآت الصغيرة والمتوسطة ، بالإضافة إلى تحديد أهم المعوقات التي تحد من التطبيق الفعال للمعيار ، وقد توصلت الدراسة إلى عدم إمكانية تطبيق المعيار في البيئة الليبية على الرغم من وجود إيجابيات يمكن تحقيقها من تطبيق المعيار إلا أن دور السلبيات كان له أكبر الأثر في عدم تبني تطبيق المعيار .

كذلك سعت دراسة (Sithole, 2015) إلى تحديد مدى ملاءمة تبني IFRS for SMEs في سوازيلاند ، بالإضافة إلى تحديد ما إذا كان المعيار يمكن أن يكون الحل لتحسين التقارير من قبل المنشآت الصغيرة والمتوسطة المحلية ، وقد انتهت الدراسة إلى أن المنشآت الصغيرة والمتوسطة في سوازيلاند تواجه تحديات مع إطار العمل الحالي لإعداد التقارير المالية ، وأن معظم المنشآت الصغيرة والمتوسطة ليست على دراية بالمعيار ، بالإضافة إلى أن أصحاب المصلحة لديهم القليل من المعرفة والفهم والاهتمام بالموضوع قيد الدراسة أو ليس لديهم أى معرفة ، كما أظهرت نتائج الدراسة أن جانب من المستقيين يرون أن المعيار ملائم للتطبيق بينما يرى الجانب الأكبر منهم أن المعيار غير قابل للتطبيق وأن البيئة غير مواتية لتطبيق المعيار.

أما دراسة (Dimitriou, 2015) فقد اتجهت نحو المقارنة بين IFRS for SMEs والمعايير المحلية من خلال التحقيق والبحث في القضايا الرئيسية المتعلقة بالمحاسبة في المنشآت الصغيرة والمتوسطة في ظل IFRS for SMEs في صناعة المشروبات اليونانية ، وقد توصلت الدراسة إلى أن الانتقال من معايير المحاسبة المحلية في اليونان إلى معايير المحاسبة الدولية يعد مشروعاً صعباً نظراً للتغيير في طريقة عرض التقارير المالية ، حيث إن التقارير المالية بموجب IFRS for SMEs أطول وأكثر تفصيلاً من معايير المحاسبة المحلية خاصة في بلد مثل اليونان.

أيضاً سعت دراسة (Rivera, 2015) نحو التحقق عما إذا كانت المتطلبات والمعالجات الواردة في IFRS for SMEs تمثل عنصراً مغريباً يحفز الشركات على تنفيذها ، وقد انتهت الدراسة إلى أن متطلبات الإفصاح والمقارنة الواردة في IFRS for SMEs تظهر القليل من البساطة ، مما لا يعد معه مغريباً نحو تبني المعيار ، كما أن اتجاه التبني يختلف بين القارات.

بينما اتجهت دراسة (Devi & Samujh, 2015) نحو إظهار أسباب عدم تبني المعيار من خلال إلقاء الضوء على العمليات التي يستخدمها IASB لتحقيق التقارب والمشاركة من جانب الاقتصاديات النامية من خلال دراسة IFRS for SMEs ، وقد انتهت الدراسة إلى وجود مشكلات منذ عام 2000 تعرقل التقدم نحو الإصدار ، وذلك بسبب نقص الدراسات والمعرفة الأساسية لاحتياجات مستخدمي التقارير المالية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة الذي أعاق تطوير IFRS for SMEs ، بالإضافة إلى أن سوق رأس المال المطبق للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية غير مناسب ، كذلك التمثيل الناقص للاقتصاديات النامية في وضع المعايير الدولية ، لذا فقد أوصت الدراسة بأن يتأكد IASB من احتياجات مستخدمي تقارير الشركات الصغيرة والمتوسطة وخاصة في

الدول النامية لتطوير إطار مفاهيمي يتماشى مع ذلك ، بالإضافة إلى مراعاة الاختلافات في الاحتياجات الثقافية والبنية التحتية للاقتصاديات النامية والاجندات السياسية لأصحاب المصلحة ووضعي المعايير .

أما دراسة (Kilic, Uyar & Ataman, 2016) فقد هدفت نحو تحديد مدى استعداد الشركات الصغيرة والمتوسطة لتطبيق IFRS for SMEs في تركيا ، وتحليل تأثير العديد من خصائص الشركة على هذا الاستعداد ، وقد أشارت نتائج الدراسة إلى أن استعداد المنشآت الصغيرة والمتوسطة لتطبيق المعيار منخفض في تركيا وأن العديد من خصائص الشركة مثل الحجم واستقلال المراجعة والعالمية لها تأثير جوهري على استعداد المنشآت الصغيرة والمتوسطة لتطبيق المعيار .

وتأكيداً على ما توصلت إليه دراسة (الدحيات وأبو ريشة ، 2014) السابق عرضها من وجود معوقات لتبني IFRS for SMEs في الأردن ، فقد أكدت دراسة (سويدان وآخرون ، 2018) على نفس النتيجة السابقة ولكن من منظور مراجعي الحسابات الأردنيين ، حيث قامت الدراسة باستطلاع آراء عينة من مراجعي الحسابات الأردنيين حول ملاءمة IFRS for SMEs في الأردن ، وقد انتهت الدراسة إلى أن ضعف نظم الرقابة الداخلية وغيابها في بعض الأحيان في المنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم في الأردن هي من أكثر المعوقات لتبني المعيار الجديد ، بالإضافة إلى وجود عدد من الأسباب التي أدت إلى التأخر في تطبيق المعايير منها عدم وجود تعريف واضح متفق عليه للمنشآت الصغيرة والمتوسطة ، وقلة عدد اجتماعات الهيئة العليا لتنظيم مهنة المحاسبة لدراسة تبني المعيار .

أما بالنسبة للوضع في مصر فقد اتجهت دراسة (رزق ، 2020) نحو تحديد واقع استخدام IFRS for SMEs في محافظة دمياط بهدف الوصول لريادة الأعمال في ضوء مفهوم العناقيد الصناعية ، وذلك من خلال استبيان تم توزيعه على عينة من 70 منشأة صغيرة ومتوسطة ، وقد توصلت الدراسة إلى أن من أهم أسباب عدم تفعيل مفهوم العناقيد الصناعية والتوجه نحو تطبيق IFRS for SMEs في معظم المشروعات الصغيرة والمتوسطة هي عدم الشعور بأهمية تطبيق المعيار وإمكانية الاستغناء عن هذا المعيار ببعض التسجيلات الخاصة بالمدينين ، كذلك توصلت الدراسة إلى وجود علاقة معنوية بين درجة استخدام معايير المحاسبة الدولية ومعدل العائد على الاستثمار في تلك المشروعات .

أما المجموعة الثانية من الدراسات فقد تعرضت لمقارنة جزء أو كل IFRS for SMEs مع المعايير الأخرى سواء المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية الكاملة أو مع المعايير الأخرى المحلية فى البلاد التى تم فيها تطبيق الدراسة ، ومن بين تلك الدراسات دراسة (Jana & Jitka, 2014) والتى سعت إلى مقارنة سياسات الاعتراف والقياس والإهلاك للأصول الثابتة فى ظل المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية الكاملة مع IFRS for SMEs ، وقد انتهت الدراسة إلى أن هناك مجموعة كبيرة من الاقتصاديين فى الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم ليس لهم أى معرفة نشطة بالمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية ، معايير المحاسبة الدولية ، IFRS for SMEs ، وذلك نتيجة لاختلاف السياسات المحاسبية التى حددها IFRS for SMEs عن سياسات المعايير ذات الصلة وفقاً لمعايير المحاسبة الدولية والمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية ، لذا سيتعين على الوحدات التى تمر بمرحلة انتقالية من المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية إلى IFRS for SMEs إلى إجراء تعديلات.

أيضاً اتجهت دراسة (Bohusova & Svoboda, 2016) إلى تحديد مدى إمكانية تعديل IFRS for SMEs كنتيجة للتعبيرات التى تم صياغتها فى المعيار الدولى لإعداد التقارير المالية لعقود الإيجار من خلال تقييم معاملات الإيجار المطورة للشركات من منظور المستأجرين فى المنشآت الصغيرة والمتوسطة فى قطاع الشحن الجوى فى جمهورية التشيك ، وقد أظهرت نتائج الدراسة وجود علاقة بين الحد الأدنى للالتزامات الإيجار المستقبلية المرسمة كبنود من بنود الأصول والعائد على الأصول ، وكذلك وجود علاقة بين الحد الأدنى من التزامات الإيجار المستقبلية المرسمة والمديونية والتزامات الإيجار المستقبلية ونسبة الديون إلى حقوق الملكية ، كما أظهرت النتائج إلى أن الشركات تستخدم عقد الإيجار التشغيلى لتحسين نسب التحليل المالى لديها مقارنة بالاستحواذ أو اكتساب الأصول المستأجرة وتسجيلها فى جانب الأصول فى الميزانية .

بينما تعرضت المجموعة الثالثة من الدراسات للمشكلات المتعلقة ببناء وتطوير مجلس معايير المحاسبة الدولى IASB للمعيار الدولى لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة ، ومن بين تلك الدراسات دراسة (Perera & Chand, 2015) والتى سعت إلى إجراء مراجعة نقدية للمعيار الدولى لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة بما فى ذلك عمليات التطوير والتنفيذ ، وقد انتهت الدراسة إلى :

1- أن وجهه نظر المستخدم لم يتم تناولها بشكل كاف من قبل IASB أثناء عملية صياغة IFRS for SMEs .

2- اتبع IASB أساساً غير محدد لتعديل وتبسيط IFRS for SMEs ومتطلبات الإفصاح للمنشآت الصغيرة والمتوسطة في ضوء اعتبارات التكلفة والعائد ، مما يجعل الشركات الصغيرة والمتوسطة مترددة في اختيار IFRS for SMEs ، وخاصة إذا كانت تلك المعايير لا تمثل بوضوح احتياجات المستخدمين من المعلومات .

أما دراسة (Ram & Newberry, 2017) فقد اتجهت إلى تحديد دور مدخل جدول الأعمال في إخفاء تعقيد معايير المحاسبة الدولية وخاصة IFRS for SMEs ، وقد انتهت الدراسة إلى أن فهم مدخل جدول الأعمال أمراً بالغ الأهمية لفهم عملية وضع المعايير المحاسبية ، كما أنه صورة لوضع المعايير المحاسبية كنشاط تقني ، كما أظهرت نتائج الدراسة كيف يمكن التغلب على عقبة الصياغة الدستورية لاختصاص مجلس معايير المحاسبة الدولي والتي تشكل حاجزاً أمام مدخل جدول الأعمال من أولئك الذين يمتلكون القوة والتأثير على جدول الأعمال ، حيث إن تحقيق مشروع مدخل الأعمال لقي معارضة داخل IASB بحجة أنه خارج اختصاص IASB على الرغم من أن عملية الدخول إلى جدول الأعمال تحتوي على ميزات اتخاذ قرار عقلاني .

كذلك سعت دراسة (Warren, Carter & Napier, 2020) إلى التحقيق في عنصر من عناصر السياسة الداخلية بالرجوع إلى حركة IASB عند وضع IFRS for SMEs من خلال التركيز على كيفية تعريف IASB للشركات الصغيرة والمتوسطة ومنح المعيار عنواناً وإصدار دليل للمنشآت الصغيرة والمتوسطة ، وقد انتهت الدراسة إلى أن منطوق وضع مقاس واحد يناسب الجميع وهو IFRS for SMEs هو محاولة للتستر على ما يتوقعه المجلس من أنه خطأ وهذه الأخطاء في الواقع اختيارات سياسية متعمدة من قبل خبراء داخل IASB.

وأخيراً تناولت المجموعة الرابعة من الدراسات جوانب مختلفة للمحاسبة في المنشآت الصغيرة والمتوسطة ، ومن بين تلك الدراسات دراسة (البحيصي ، 2014) التي سعت إلى تحديد واقع استخدام نظم المعلومات المحاسبية في المشروعات الصغيرة ومتوسطة الحجم في فلسطين ، وكذلك العوامل التي تؤثر على درجة الاستخدام ، وقد انتهت الدراسة إلى أن درجة استخدام نظم المعلومات المحاسبية في المشروعات الصغيرة والمتوسطة في فلسطين ضعيفة للغاية ، كما أن درجة استخدام المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرارات وتسيير العمليات في تلك المشروعات محدودة للغاية ، ويرجع

ذلك إلى عدم قدرة تلك المشروعات على تحمل تكاليف النظام ، بالإضافة إلى عدم الشعور بأهمية نظم المعلومات لهذه المشروعات ، كما أشارت نتائج الدراسة إلى وجود علاقة معنوية بين درجة استخدام نظم المعلومات المحاسبية ومعدل العائد على الاستثمار في تلك المشروعات .

كذلك سعت دراسة (محمد وآخرون ، 2016) إلى تصميم نظام معلومات محاسبي يلائم طبيعة وحاجة المنشآت الصغيرة والمتوسطة للمعلومات لتخطيط مواردها لضمان استدامتها ، ولتوفير كافة الاستعلامات المطلوبة بشقيها المالي وغير المالي لتحقيق تكامل نظام المعلومات المحاسبي مع نظام المعلومات الكلي للشركة ، وقد توصلت الدراسة إلى قلة استخدام المنشآت الصغيرة والمتوسطة لنظم المعلومات المحاسبية وعدم ملاءمة غالبية نظم المعلومات المحاسبية المطبقة بتلك المنشآت وعجزها عن توفير العديد من المؤشرات اللازمة والمفيدة لتخطيط مواردها ، وحاجة المنشآت الصغيرة والمتوسطة لاستخدام مؤشرات ذات طابع خاص لتحسين أدائها.

أيضاً هدفت دراسة (الهينى ، 2018) إلى التعرف على دور المعلومات المحاسبية فى تحسين كفاءة عمليات اتخاذ القرارات فى المنشآت الصغيرة والمتوسطة فى الأردن من خلال عمليات التخطيط والرقابة وتحديد البدائل والمفاضلة بين البدائل واختيار البديل الأفضل ، وقد توصلت الدراسة إلى أنه يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين المعلومات المحاسبية وكفاءة اتخاذ القرارات سواء خلال التخطيط أو الرقابة أو عند تحديد البدائل أو عند المفاضلة بينها واختيار البديل الأفضل.

أما دراسة (حسان ، 2018) فقد اتجهت إلى التحقق من مدى اعتماد المشروعات الصغيرة والمتوسطة وخاصة تلك العاملة فى الاقتصاديات النامية على استخدام ما يسمى بتطبيقات المحاسبة الإدارية ، وقد انتهت الدراسة إلى قيام المشروعات الصغيرة والمتوسطة باستخدام تطبيقات المحاسبة الإدارية بدرجات متفاوتة ، كذلك فإن الاعتماد على التطبيقات الحديثة للمحاسبة الإدارية غير شائع بقدر الاعتماد على تلك التطبيقات التقليدية .

وفى إطار ربط التعليم المحاسبي بزيادة الأعمال فى المشروعات الصغيرة والمتوسطة فقد سعت دراسة (حاج الأمين وأبوتمة ، 2018) إلى معرفة مدى مساهمة التعليم المحاسبي بالجامعات السعودية فى تطوير وزيادة الأعمال فى المشروعات الصغيرة والمتوسطة من وجهة نظر الطلبة والهيئة التدريسية فى ضوء رؤية المملكة 2030 ، وبالتطبيق على جامعة الملك خالد ، وقد توصلت الدراسة إلى وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين التعليم المحاسبي بجامعة الملك خالد وتزويد الطلبة بالمعارف

والمهارات اللازمة لوظائف المحاسبة في سوق العمل ، وعدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين التعليم المحاسبي بجامعة الملك خالد وتطوير وريادة الأعمال والمشروعات الصغيرة والمتوسطة في ضوء رؤية المملكة العربية السعودية 2030.

أما القسم الثاني من الدراسات فيتناول الدراسات التي تعرضت لقياس قيمة المنشآت ، ويمكن تقسيم تلك الدراسات إلى مجموعتين من الدراسات ، المجموعة الأولى وتتناول الدراسات التي تعرضت لمقياس Tobin's Q باعتباره المقياس الأكثر انتشاراً واستخداماً في قياس قيمة المنشآت في العديد من الدراسات ، ومن بين تلك الدراسات (Fu, Singhal & Parkash, 2016; Gharaibeh & Abdul Qader, 2017; Buchanan, Cao & Chen, 2018; Chang, Shim & Yi, 2019; Zhang & Zi, 2020; Xu et al., 2020; Hendratama & Barokah, 2020; Salvi et al., 2020; Fan et al., 2020; Huang, Lu & Wee, 2020; Huynh, Wu & Duong, 2020; Bachiller, Boubaker & Mefteh-Wali, 2020؛ شبيطة ، 2020) والتي تعرضت لقياس قيمة المنشآت باستخدام مقياس Tobin's Q ، وذلك من خلال الربط بين قيمة المنشآت والعديد من المتغيرات مثل والأداء التشغيلي والمستقبلي ، المحددات الداخلية الخاصة بالشركة والتي تؤثر على قيمتها ، المسؤولية الاجتماعية للشركات ، مستوى حرية وسائل الإعلام للبلدان المختلفة ، المعاملات مع أطراف ذات العلاقة ، التقارير المتكاملة ، جودة الإفصاح عن رأس المال الفكري ، تأثير المديرين المستقلين ، عدم تماثل المعلومات ، التحوط ، هيكل رأس المال والاحتفاظ بالنقدية ، خصائص عملية المراجعة.

أما المجموعة الثانية من الدراسات فقد تناولت مقاييس أخرى مختلفة لقياس قيمة المنشآت ومن بين تلك الدراسات دراسة (Osazuwa & Che-Ahmed, 2016) التي استخدمت نموذج Ohlson للقيمة الملائمة لقياس قيمة المنشآت والذي يعتمد على القيمة السوقية للمنشأة كمتغير تابع ، وذلك من خلال سعيها نحو فحص تأثير الربحية والرافعة المالية على العلاقة بين الكفاءة البيئية وقيمة الشركة ، وقد انتهت الدراسة إلى وجود ارتباط ايجابي بين الكفاءة البيئية وقيمة الشركة ، بالإضافة إلى أن الربحية لها تأثير إيجابي على العلاقة بين الكفاءة البيئية وقيمة الشركة بينما لم يكن هناك تأثير كبير للرافعة المالية في العلاقة .

بينما اتجهت دراسة (Khosa, 2017) إلى استخدام القيمة السوقية لحقوق الملكية لقياس قيمة المنشآت من خلال سعيها نحو دراسة تأثير استقلالية مجلس الإدارة على تقييم الشركة للشركات

التابعة للمجموعة فى البيئة الهندية ، وقد انتهت الدراسة إلى وجود علاقة عكسية بين استقلالية مجلس الإدارة وتقييم الشركة للشركات التابعة للشركات الهندية ، حيث أن المراقبة الفعالة من قبل المديرين الخارجيين تتأثر إلى حد كبير بالإطار المؤسسى وهيكلى الملكية .

بينما قامت دراسة (Ofori-Sasu, Abor & Quaye, 2019) بقياس قيمة المنشآت باستخدام مقياسين لقيمة المنشآت الأول وهو ناتج الفرق بين القيمة السوقية لحقوق الملكية والقيمة الدفترية لحقوق الملكية ، والثانى هو معدل العائد على الأصول ، وذلك من خلال سعيها نحو بحث التأثير الوسيط لديناميكيات هيكلى مجلس الإدارة على العلاقة بين توزيعات الأرباح وثرثرة المساهمين على مستوى الشركة ومستوى السوق ، وقد انتهت الدراسة إلى أن ديناميكيات هيكلى مجلس الإدارة يلعب دوراً وسيطاً فى العلاقة بين قرار سياسة توزيع الأرباح وثرثرة المساهمين على مستوى السوق فقط ، بالإضافة إلى أن التأثير الوسيط لديناميكيات هيكلى مجلس الإدارة ولا سيما المديرين المستقلين والمدير التنفيذى مهم فى التنبؤ بوجود علاقة إيجابية بين سياسة توزيع الأرباح وثرثرة المساهمين على مستوى السوق مقارنة بمستوى الشركة .

أما دراسة (Brahmana, Setiawan & Hooy, 2019) فقد استخدمت ما يعرف بالقيمة الزائدة لقياس قيمة المنشآت ، وذلك من خلال أربعة عوامل تزيد من قيمة المنشأة مثل حجم الشركة ، ربحية المنشآت ، معدل النمو ، الرفاعة المالية ، وذلك من خلال اتجاه الدراسة نحو التحقيق فيما إذا كان وجود المساهم المسيطر يؤثر على قيمة التنوع بين الشركات الاندونيسية المدرجة فى سوق الأوراق المالية ، وقد انتهت الدراسة إلى أن التنوع الصناعى يحسن من قيمة الشركة بينما التنوع الدولى لا يؤدي لنفس النتيجة .

بينما قامت دراسة (Grassmann, 2020) بقياس قيمة المنشآت بقسمة حاصل جمع القيمة السوقية للشركة وقيمة توزيعات الأرباح على القيمة الدفترية لحقوق الملكية ، وذلك فى إطار سعيها نحو بحث التأثير المعتدل للتقارير المتكاملة على العلاقة بين كل من النفقات البيئية والاجتماعية وقيمة الشركة ، وقد أظهرت نتائج الدراسة أن التقارير المتكاملة تعمل بشكل إيجابى على تعديل الارتباط بين النفقات البيئية وقيمة الشركة وذلك للشركات ذات المستوى المنخفض أو المرتفع من النفقات البيئية ، أما بالنسبة للشركات ذات المستوى المتوسط فيما يتعلق بنفقاتها البيئية فإن تأثير التقارير المتكاملة يظهر سلبياً .

ونظراً لدور الأصول غير الملموسة كأحد الأصول في المنشأة في زيادة قيمتها فقد اتجهت دراسة (Kim, 2020) إلى قياس قيمة المنشآت بقسمة ناتج طرح القيمة الدفترية لحقوق الملكية من القيمة السوقية على إجمالي أصول المنشأة لبحث تأثير استثمارات البحوث والتطوير على قيمة الشركات المقيدة مالياً مع سياسة توزيع الأرباح ، وقد انتهت الدراسة إلى أن استثمارات البحوث والتطوير للشركات المقيدة مالياً مع سياسة توزيع الأرباح لها تأثير إيجابي بشكل ملحوظ على قيمة الشركة (والتي تم قياسها من خلال) أكثر من الشركات غير المقيدة ، وذلك لأن مديري الشركات المقيدة مالياً لديهم حوافز لاستخدام مدفوعات الأرباح لإعطاء تأثير إيجابي لاستثمارات البحوث والتطوير على قيمة الشركة.

أيضاً اعتمدت دراسة (Nguyen, 2020) على نموذج Ohlson لقياس قيمة المنشآت من خلال الاعتماد على القيمة الجارية لسعر السهم لتقدير قيمة الشركة ، وذلك من خلال اتجاهها نحو استكشاف العلاقة بين تقارير الاستدامة وقيمة الشركة لزيادة الوعي بأهمية الإفصاحات عن الاستدامة وقيمة الشركة لزيادة الوعي بأهمية الإفصاحات عن الاستدامة بالتطبيق على الشركات الألمانية المدرجة في سوق الأوراق المالية ، وقد انتهت الدراسة إلى وجود علاقة سلبية كبيرة بين قيمة الشركة والمستوى الملزم للمبادرة العالمية لإعداد تقارير الاستدامة للشركات .

بينما قامت دراسة (Qiu et al., 2021) بقياس قيمة المنشآت باستخدام العوائد غير العادية والعوائد غير العادية المتراكمة للأسهم ، وذلك من خلال سعيها نحو اختبار مدى تأثير المسؤولية الاجتماعية في التخفيف من آثار جائحة كورونا على قيمة الشركات في قطاع الضيافة ، وقد انتهت الدراسة إلى أن الانخراط في أنشطة المسؤولية الاجتماعية للشركات يمكن أن يزيد من عوائد الأسهم واهتمام أصحاب المصلحة بشركات الضيافة أثناء الوباء ، كما أن المسؤولية الاجتماعية للشركات ذات الصلة بالمجتمع لها تأثير أقوى وأكثر فورية على عوائد الأسهم من المسؤولية الاجتماعية للشركات المتعلقة بالعملاء والموظفين .

من خلال عرض الدراسات السابقة يتضح أن الدراسات السابقة لم تتعرض لأثر تطبيق معيار المحاسبة المصري للمنشآت الصغيرة والمتوسطة على قيمة تلك المنشآت ، وإنما انصب تركيز الدراسات السابقة على المقارنة بين IFRS for SMEs والمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية الكاملة أو المعايير المحلية في البلاد التي تم إجراء الدراسة التطبيقية عليها ، وأسباب تبني أو عدم تبني IFRS for SMEs ، وكذلك المشكلات المتعلقة ببناء وتطوير IASB لذلك المعيار ،

وأخيراً الأبعاد المختلفة للمحاسبة فى المنشآت الصغيرة والمتوسطة ، وحتى الدراسات التى تعرضت لمقارنة IFRS for SMEs مع معايير الدولية لإعداد التقارير المالية الكاملة فقد تعرضت لأحد جوانب الاختلاف فقط مثل الاعتراف والقياس والإهلاك للأصول الثابتة والمعالجة المحاسبية لعقود الإيجار ، ولم يتم التعرض لانعكاسات تطبيق معيار المحاسبة المصرى للمنشآت الصغيرة والمتوسطة على أحد الأبعاد الهامة فى اتخاذ القرارات الاستثمارية مثل قيمة المنشآت ، من خلال قياس أثر جوانب خروج معيار المحاسبة المصرى للمنشآت الصغيرة والمتوسطة على معايير المحاسبة المصرية الكاملة على قيمة تلك المنشآت وهو ما تسعى إليه الدراسة .

ثانياً : فروض الدراسة :

فى ضوء مشكلة وهدف الدراسة وعرض وتقييم الدراسات السابقة أمكن للباحث صياغة فروض الدراسة على النحو التالى :

1- يؤثر تطبيق معيار المحاسبة المصرى للمنشآت الصغيرة والمتوسطة على القدرة التفسيرية ومعنوية العلاقة بين قيمة المنشأة والقيمة الدفترية للأصول فى ظل وجود المتغيرات الحاكمة مقارنة بالوضع فى ظل تطبيق معايير المحاسبة المصرية الكاملة .

2- يوجد فرق معنوى بين قيمة المنشأة فى ظل تطبيق معايير المحاسبة المصرية الكاملة ، والقيمة فى ظل تطبيق معيار المحاسبة المصرى للمنشآت الصغيرة والمتوسطة.

ثالثاً: جوانب خروج معيار المحاسبة المصرى للمنشآت الصغيرة والمتوسطة على معايير المحاسبة المصرية الكاملة وأثرها على قيمة المنشآت الصغيرة والمتوسطة:

تتمثل تلك الجوانب فى الآتى :

1- عقود الإيجار :

تعد المعالجة المحاسبية لعقود الإيجار فى المعيار المحاسبى المصرى للمنشآت الصغيرة والمتوسطة أحد أبرز مجالات الخروج على المعايير المحاسبية الكاملة سواء المصرية أو الدولية وخاصة بعد إصدار معيار المحاسبة المصرى رقم 49 " عقود التأجير " فى أبريل 2019 والذى يتطابق مع المعيار الدولى لإعداد التقارير المالية رقم 16 " عقود الإيجار " ، حيث أوجبت المعالجة المحاسبية الواردة فى معيار المحاسبة المصرى للمنشآت الصغيرة والمتوسطة على احتفاظ المؤجر فى دفاتره بالأصل المستأجر ويقوم بإهلاكه ، ويقوم المستأجر بتحميل الأرباح أو الخسائر بقيمة

المدفوعات عن عقود الإيجار كمصروفات تخص الفترة التي سددت فيها ، أى أن المعيار تعامل مع عقود الإيجار باعتبارها عقوداً تشغيلية (وزارة الاستثمار ، معيار المحاسبة المصري للمنشآت الصغيرة والمتوسطة ، 2015).

بينما اتجه معيار المحاسبة المصري رقم 49 إلى اعتبار عقود الإيجار بالنسبة للمستأجر إلى أنها عقود تمويلية باستثناء عقود الإيجار قصيرة الأجل أو منخفضة القيمة ، ومن ثم فقد طالب المستأجر بالاعتراف بأصل وهو حق الاستخدام أو حق الانتفاع بالإضافة لالتزام عقد الإيجار ، وذلك بشكل منفصل عن أنواع الأصول والالتزامات الأخرى فى قائمة المركز المالى ، وذلك للحد من استخدام عقود الإيجار كأحد مصادر التمويل خارج الميزانية (وزارة الاستثمار ، معيار المحاسبة المصري رقم 49 ، 2019 ، الفقرات 5 ، 22 ، 23).

كما وضع معيار المحاسبة المصري رقم 49 شروطاً للتمييز بين عقود الإيجار التمويلية والتشغيلية بالنسبة للمؤجر وهى لا تختلف كثيراً عن الشروط السابق إدراجها فى المعايير السابقة لعقود الإيجار مثل معيار المحاسبة المصري رقم 20 ، وذلك لأن المشكلة الأساسية كانت تكمن لدى المستأجر فى التهرب من شروط الرسملة ، ونظراً لأن المعيار المحاسبى المصري للمنشآت الصغيرة والمتوسطة اعتبر عقود الإيجار عقوداً تشغيلية لذا فلن تظهر الأصول المستأجرة ضمن الأصول فى قائمة المركز المالى ، مما سيزيد معه التوسع فى التمويل خارج الميزانية باستخدام تلك العقود ، وبالتالي فإن قيمة المنشآت الصغيرة والمتوسطة ستكون غير حقيقية نتيجة لعدم ظهور الأصول المستأجرة والالتزامات المرتبطة بها فى قائمة المركز المالى لتلك المنشآت.

2- الأدوات المالية :

قبل البدء فى تحديد جوانب خروج عن معيار المحاسبة المصري للمنشآت الصغيرة والمتوسطة على معايير المحاسبة المصرية الكاملة ذات الصلة بالأدوات المالية ، ينبغى الإشارة إلى أن جوانب الخروج التى وردت فى معيار المحاسبة المصري للمنشآت الصغيرة والمتوسطة هى جوانب خروج على المعيار المحاسبى المصري رقم 26 " الأدوات المالية " ، والذى تم حذفه وإصدار المعيار المحاسبى المصري رقم 47 والذى يحمل نفس الاسم بدلاً منه والذى يتوافق مع المعيار الدولى لإعداد التقارير المالية رقم 9 " الأدوات المالية " ، ومن ثم فإن التغييرات التى أحدثها معيار المحاسبة المصري رقم 47 على المعالجات الواردة فى معيار المحاسبة المصري رقم 26 تمثل جوانب خروج

أيضاً ، بالإضافة لجوانب الخروج التي ذكرها معيار المحاسبة المصري للمنشآت الصغيرة والمتوسطة ، وفيما يلي سيتم التعرض لجوانب خروج معيار المحاسبة المصري للمنشآت الصغيرة والمتوسطة على معيار المحاسبة المصري رقم 47 ذات التأثير على قيمة المنشآت الصغيرة والمتوسطة ، وذلك على النحو التالي :

قسم معيار المحاسبة المصري للمنشآت الصغيرة والمتوسطة الأدوات المالية إلى قسمين تناول القسم الأول الأدوات المالية الأساسية ، أما القسم الثاني فتناول الأدوات المالية الأخرى وحدد المعيار أسس القياس الأولى سواء للأدوات المالية الأساسية أو الأخرى بالقيمة العادلة ، أما القياس اللاحق فقد حدد المعيار حالات القياس بالتكلفة المستهلكة وذلك للأدوات المالية الأساسية ، أما الأدوات المالية الأخرى فيتم قياسها بالقيمة العادلة فيما عدا أدوات حقوق الملكية التي لا يتم تداولها بصورة نشطة والتي لا يمكن قياس قيمتها العادلة بطريقة يعتمد عليها فيتم قياسها بالتكلفة ، إلا أنه سمح للمنشآت عند المحاسبة عن كافة أدواتها المالية اختيار إما تطبيق شروط كل من القسم 11 ، 12 بالكامل أو شروط الاعتراف والقياس الواردة في معيار المحاسبة المصري رقم 26 (وزارة الاستثمار ، معيار المحاسبة المصري للمنشآت الصغيرة والمتوسطة ، 2015) ، وقد حدد معيار المحاسبة المصري رقم 26 أسس القياس الأولى للأصول المالية بالقيمة العادلة والقياس اللاحق لتلك الأصول بالتكلفة المستهلكة (وزارة الاستثمار ، معيار المحاسبة المصري رقم 26 ، 2015).

بينما وضع المعيار المحاسبي المصري رقم 47 شروطاً لقياس الأصول المالية بالاعتماد على نموذج أعمال المنشأة ، وخصائص التدفق النقدي التعاقدى للأصل المالي وذلك لقياس الأصول المالية بالقيمة العادلة أو التكلفة المستهلكة ، كما أزال المعيار الاستثناء الذي كان يخص قياس أدوات حقوق الملكية التي لا يتم تداولها بصورة نشطة حيث أوجب المعيار أن يتم قياس تلك الأدوات بالقيمة العادلة (وزارة الاستثمار ، معيار المحاسبة المصري رقم 47 ، 2019 ، الفقرة 1.1.4).

بالتالي فإن معيار المحاسبة المصري للمنشآت الصغيرة والمتوسطة قد فتح المجال أمام إدارة تلك المنشآت لتقييم الأصول المالية بالطريقة التي تراها والتي ستعكس سلباً على قيمة الأصول المالية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة ومن ثم على قيمة تلك المنشآت ، وخاصة إذا ما اتجهت إدارة تلك المنشآت إلى استخدام التكلفة المستهلكة في التقييم نتيجة للاستثناءات التي سمح بها المعيار ، فعلى الرغم أن المعيار المحاسبي المصري رقم 47 استخدم التكلفة المستهلكة في القياس إلا أن

المعيار قد وضع شروطاً يتم بناءً عليها استخدام التكلفة المستهلكة كأساس لقياس قيمة الأدوات المالية.

كما اتجه معيار المحاسبة المصري للمنشآت الصغيرة والمتوسطة نحو تبسيط عملية استبعاد الأصول المالية من الدفاتر بأن يتم استبعاد الأصول المالية من الدفاتر في الحالات التالية فقط وهي : (وزارة الاستثمار، معيار المحاسبة المصري للمنشآت الصغيرة والمتوسطة ، 2015)

- أ- إنقضاء أو تسوية الحق في التدفقات النقدية من الأصل .
 - ب- قيام المنشأة بتحويل أغلب المخاطر والمنافع بشكل جوهري إلى طرف آخر .
 - ج- رغم احتفاظ المنشأة بملكية جزء جوهري من المنافع والمخاطر ، إلا أن حق السيطرة على تلك الأصول المالية تم تحويله إلى طرف آخر يمكنه من بيع تلك الأصول إلى أطراف أخرى ليست ذات علاقة وتستطيع تنفيذ قرار البيع بصورة فردية بدون الرجوع إلى المنشأة بالإضافة إلى عدم وجود قيود أخرى على عملية البيع .
- ويرى الباحث أنه على الرغم من تبسيط شروط الاستبعاد إلا أن تلك الشروط تمثل جوهر شروط الاستبعاد الواردة في المعيار المحاسبي المصري رقم 47 .

أما بالنسبة لتبسيط معيار المحاسبة المصري للمنشآت الصغيرة والمتوسطة لمتطلبات محاسبة التغطية فإن أثر ذلك التبسيط سينعكس أثره على الأرباح والخسائر أو الدخل الشامل الآخر وليس على قيمة أصول والتزامات المنشآت الصغيرة والمتوسطة .

كذلك الحال بالنسبة لنموذج الخسائر الائتمانية الفعلية والذي طالب به المعيار المصري للمنشآت الصغيرة والمتوسطة لمعالجة اضمحلال قيمة الأصول المالية ، فقد قام المعيار المحاسبي المصري رقم 47 بتغيير متطلبات انخفاض القيمة حيث قام المعيار باستبدال نموذج الخسائر الائتمانية الفعلية ، والذي كان موجوداً في ظل المعيار المحاسبي المصري رقم 26 بنموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة ، حيث لم يعد من الضروري حدوث حدث ائتماني للاعتراف بخسائر الائتمان ، وإنما طالب المعيار بتكوين مخصص للخسائر الائتمانية المتوقعة عند الاعتراف المبدئي بالأصول المالية بناءً على التوقعات الحالية للافتراضات الائتمانية المحتملة مستقبلاً ، على أن يتم تحديث مبلغ خسائر الائتمان المتوقعة في تاريخ كل تقرير لتعكس التغيرات في مخاطر الائتمان ، إلا أن المعيار قد منع من خصم قيمة خسارة الاضمحلال من القيمة الدفترية للأصل المالي في قائمة المركز المالي على أن يتم

الاعتراف بخسارة الاضمحلال ضمن الدخل الشامل الآخر (وزارة الاستثمار ، معيار المحاسبي المصري رقم 47 ، 2019 ، الفقرات 17.5.5 ، 18.5.5 ، 19.5.5) ، أى أن هذا الخروج على معايير المحاسبة المصرية الكاملة لن يكون له تأثير على قيمة الأصول المالية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة ومن ثم على قيمة تلك المنشآت .

3- الشهرة والأصول الثابتة والأصول غير الملموسة :

تعددت فى هذا المجال جوانب خروج معيار المحاسبة المصري للمنشآت الصغيرة والمتوسطة على معايير المحاسبة المصرية الكاملة ذات الصلة ، وإن كان هناك جانب وحيد للاتفاق فيما بينهما وهو الإتفاق على المعالجة المحاسبية لنفقات البحوث حيث اتفق معيار المحاسبة المصري للمنشآت الصغيرة والمتوسطة مع معيار المحاسبة المصري رقم 23 " الأصول غير الملموسة " على اعتبار نفقات البحوث كمصروفات ، بينما اختلف كلا المعيارين فى المعالجة المحاسبية لنفقات التطوير حيث أوجب معيار المحاسبة المصري للمنشآت الصغيرة والمتوسطة معالجة نفقات التطوير كمصروفات بينما حدد معيار المحاسبة المصري رقم 23 شروطاً للاعتراف بالأصل غير الملموس الناتج عن التطوير (وزارة الاستثمار، معيار المحاسبة المصري للمنشآت الصغيرة والمتوسطة ، 2015؛ وزارة الاستثمار، معيار المحاسبة المصري رقم 23 ، 2015 ، الفقرات 43 ، 54 ، 57).

كما اختلف معيار المحاسبة المصري للمنشآت الصغيرة والمتوسطة مع المعيار المحاسبي المصري رقم 23 من حيث معالجة الشهرة ، حيث أوجب الأول استهلاك الشهرة المقتناة عن تجميع الأعمال وفقاً لعمرها الإنتاجى المتوقع ، أما إذا لم تتمكن المنشأة من تقدير العمر الإنتاجى المتوقع للشهرة بدرجة يعتمد عليها فإن المعيار طالب بأن يكون العمر المتوقع لهذه الشهرة عشر سنوات (وزارة الاستثمار، معيار المحاسبة المصري للمنشآت الصغيرة والمتوسطة ، 2015) ، بينما طالب معيار المحاسبة المصري رقم 23 بعدم استهلاك الأصول غير الملموسة التى ليس لها أعمار إنتاجية محددة مثل الشهرة (وزارة الاستثمار، معيار المحاسبة المصري رقم 23 ، 2015 ، الفقرة 107).

ومن العرض السابق يتضح أن معيار المحاسبة المصري للمنشآت الصغيرة والمتوسطة قد خرج على المعالجات المحاسبية الواردة فى معيار المحاسبة المصري رقم 23 فيما يتعلق بالشهرة ونفقات أو تكاليف التطوير ، حيث سيؤدى استهلاك الشهرة إلى انخفاض قيمتها سنوياً إلى أن تستهلك كلياً ، ومن ثم لن تظهر بالقوائم المالية على الرغم من وجودها كأصل يسهم فى توفير تدفقات نقدية

للمنشأة ، وبالتالي فإن قيمة الأصول الظاهرة في قائمة المركز المالي لن تعبر عن القيمة الحقيقية لأصول المنشآت الصغيرة والمتوسطة ومن ثم عن القيمة الحقيقية لتلك المنشآت ، كذلك الحال بالنسبة لنفقات التطوير فإن اعتبار معيار المحاسبة المصري للمنشآت الصغيرة والمتوسطة لتلك النفقات كمصروفات سيؤدي إلى عدم ظهور الأصول غير الملموسة الناتجة عن التطوير ضمن قائمة المركز المالي ، مما يؤدي إلى حدوث نفس النتيجة السابقة وخاصة في حالة إنطباق شروط الاعتراف على الأصل غير الملموس الناتج عن التطوير .

أيضاً اتجه معيار المحاسبة المصري للمنشآت الصغيرة والمتوسطة اتجاهاً مغايراً للمعالجات الواردة في معايير المحاسبة المصرية الكاملة وخاصة فيما يتعلق بمراجعة طريقة إهلاك الأصول الثابتة وفترة وطريقة استهلاك الأصول غير الملموسة ، حيث أشار معيار المحاسبة المصري للمنشآت الصغيرة والمتوسطة إلى أنه يتم دراسة القيمة المتبقية والعمر الإنتاجي لكل من الأصول الثابتة والأصول غير الملموسة فقط عندما تكون هناك مؤشرات عن تغيرها تغيراً مؤثراً خلال الفترة من تاريخ آخر قوائم مالية ، أي أن المعيار لم يشترط إجراء دراسة سنوية عن تغير تلك القيمة (وزارة الاستثمار ، معيار المحاسبة المصري للمنشآت الصغيرة والمتوسطة ، 2015) ، وذلك عكس ما أوجبه معايير المحاسبة المصرية الكاملة مثل معيار المحاسبة المصري رقم 10 " الأصول الثابتة وإهلاكاتها " ومعيار المحاسبة المصري رقم 23 " الأصول غير الملموسة " واللذان أوجبا إجراء دراسة سنوية لمراجعة القيمة المتبقية والعمر الإنتاجي وطريقة إهلاك الأصول الثابتة وفترة وطريقة استهلاك الأصول غير الملموسة (وزارة الاستثمار ، معيار المحاسبة المصري رقم 10 ، 2015 ، الفقرة 61 ؛ وزارة الاستثمار ، معيار المحاسبة المصري رقم 23 ، 2015 ، الفقرة 104)

بالتالي فإن قيمة الأصول الثابتة والأصول غير الملموسة وفقاً للمعالجات الواردة في معيار المحاسبة المصري للمنشآت الصغيرة والمتوسطة لن تعبر عن الواقع الحقيقي لها ، حيث سيتطلب تغييرها اقتناع إدارة تلك المنشآت بوجود تغيير مؤثر في القيمة المتبقية والعمر الإنتاجي وطريقة إهلاك الأصول الثابتة وفترة وطريقة استهلاك الأصول غير الملموسة ، ونظراً لأن الأمر سيكون خاضع لرأى الإدارة الذي قد يتأثر بالعديد من المتغيرات فإن قيمة تلك الأصول الظاهرة في القوائم المالية لن تعكس القيمة الحقيقية لها ، مما سينعكس على قيمة المنشآت الصغيرة والمتوسطة .

4- الاستثمارات في الشركات الشقيقة والمشروعات المشتركة :

قدم معيار المحاسبة المصرى للمنشآت الصغيرة والمتوسطة المعالجة المحاسبية للاستثمارات فى الشركات الشقيقة والمشروعات المشتركة فى قسمين متتالين وأشار من خلالهما إلى وجود ثلاثة خيارات للمحاسبة عن الاستثمارات فى الشركات الشقيقة والمشاركة وهى نموذج التكلفة ، طريقة حقوق الملكية ، نموذج القيمة العادلة ، إلا أن المعيار قد أعطى أولوية لنموذج التكلفة حيث أشار فى بداية المعيار إلى قياس قيمة الاستثمارات فى الشركات الشقيقة والمشروعات المشتركة بالتكلفة ناقصاً منها مجمع خسائر الاضمحلال مالم يكن هناك سعر منشور لها أما فى حالة وجود سعر منشور لها يتم قياس قيمة تلك الاستثمارات بالقيمة العادلة (وزارة الاستثمار ، معيار المحاسبة المصرى للمنشآت الصغيرة والمتوسطة ، 2015).

أما بالنسبة لمعايير المحاسبة المصرية الكاملة فقد طالب معيار المحاسبة المصرى رقم 18 " الاستثمارات فى شركات شقيقة " بأن يتم إثبات الاستثمار فى منشأة زميلة أو مشروع مشترك وفقاً لطريقة حقوق الملكية أى يتم إثبات الاستثمار بالتكلفة وزيادة أو تخفيض القيمة الدفترية للاستثمار بنصيب المنشأة المستثمرة (صاحبه الاستثمار) لإثبات نصيب المستثمر فى أرباح أو خسائر المنشأة المستثمر فيها بعد تاريخ الاقتناء ، ويتم تخفيض القيمة الدفترية للاستثمار بتوزيعات الأرباح التى تم الحصول عليها من المنشأة المستثمر فيها ، ومن ثم يكون من الضرورى إجراء تسويات على القيمة الدفترية للاستثمار بما يعكس التغيرات فى الحصة النسبية للمستثمر فى الشركة المستثمر فيها (وزارة الاستثمار ، معيار المحاسبة المصرى رقم 18 ، 2015 ، الفقرة 10).

أى أن المعيار المحاسبى المصرى رقم 18 قد وضع طريقة أساسية للمحاسبة عن الاستثمارات فى الشركات الشقيقة والمشروعات المشتركة وهى طريقة حقوق الملكية والتى تتطلب تعديل القيمة الدفترية تبعاً للتغيرات فى الحصة النسبية للمنشأة المستثمرة فى المنشأة المستثمر فيها ، مما يتطلب معه تعديل القيمة الدفترية للاستثمار .

ونتيجة للأولوية التى أعطها معيار المحاسبة المصرى للمنشآت الصغيرة والمتوسطة لنموذج التكلفة (فى حالة عدم وجود سعر منشور لتلك الاستثمارات) لقياس قيمة الاستثمارات فى الشركات الشقيقة والمشروعات المشتركة ، وبالتالي فإن قيمة الاستثمارات فى الشركات الشقيقة والمشروعات المشتركة لن تتغير لتعكس التغيرات فى الاستثمارات ، ومن ثم فإن قيمة الاستثمارات فى الشركات الشقيقة والمشروعات المشتركة فى القوائم المالية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة باعتبارها منشآت

مستثمرة لن تعبر عن القيمة الحقيقية لذلك الاستثمار ، مما سينعكس بالتالى على قيمة المنشآت الصغيرة والمتوسطة .

5- الأصول الحيوية :

سمح معيار المحاسبة المصرى للمنشآت الصغيرة والمتوسطة لإدارة تلك الشركات بأن تقيس الأصول الحيوية باستخدام إحدى نموذجين وهما نموذج القيمة العادلة إذا كان يمكن تحديد تلك القيمة بدرجة يعتمد عليها وبدون تحمل تكلفة أو جهد لاداعى لهما ، نموذج التكلفة (وزارة الاستثمار، معيار المحاسبة المصرى للمنشآت الصغيرة والمتوسطة ، 2015) ، وهو ما يراه الباحث بأنه سيدفع إدارة تلك المنشآت إلى استخدام نموذج التكلفة من خلال التعلل بصعوبة تحديد القيمة العادلة لتلك الأصول بدرجة يعتمد عليها أو أن تحديد تلك القيمة يتطلب تكلفة وجهد لا يمكن لإدارة تلك المنشآت تحملها ، ومن ثم فإن استخدام نموذج التكلفة لقياس الأصول الحيوية سيجعل قيمة تلك الأصول غير حقيقية نظراً لاعتمادها على قيم تاريخية غير معبرة عن الواقع الفعلى لتلك الأصول ، ومن ثم فإن قيمة تلك الأصول والتي تظهر فى القوائم المالية لن تكون حقيقية ، مما سينعكس على قيمة المنشآت الصغيرة والمتوسطة والتي لديها مثل تلك الأصول.

وعلى الرغم من أن معيار المحاسبة المصرى للمنشآت الصغيرة والمتوسطة لم يخرج كثيراً عن معيار المحاسبة المصرى رقم 35 " الزراعة " حيث طالب الأخير باستخدام نموذج القيمة العادلة عند قياس الأصول الحيوية باستثناء وحيد وهو حالة عدم القدرة على قياس القيمة العادلة بطريقة يمكن الاعتماد عليها عندما لا تتوفر لتلك الأصول أسعار سوق معلنة وأن المقاييس البديلة للقيمة العادلة أظهرت بوضوح عدم إمكانية الاعتماد عليها ، فإنه فى هذه الحالة يتم قياس الأصل الحيوى بتكلفته مطروحاً منها مجمع الإهلاك وخسائر الاضمحلال (وزارة الاستثمار، معيار المحاسبة المصرى رقم 35، 2015 ، الفقرتين 12، 30)، فعلى الرغم من أن المعيار قد سمح بقياس قيمة الأصول الحيوية بالتكلفة إلا أنه سمح بذلك فى حالة وحيدة وهى عدم القدرة على قياس القيمة العادلة بطريقة يمكن الاعتماد عليها وأوضح مبررات ذلك ، بعكس معيار المحاسبة المصرى للمنشآت الصغيرة والمتوسطة والذي أضاف سبب آخر وهو التكلفة وذلك لعدم تحميل تلك المنشآت لتكاليف إضافية ، إلا إن الباحث يرى أن ذلك المبرر ليس له أساس منطقي فخصائص المنشآت الصغيرة والمتوسطة السابق التعرض لها والتي تظهر أن رأس مال المنشآت الصغيرة والمتوسطة ليس بالقدر الضئيل ، بالإضافة إلى أن توافر العديد من البيانات الضخمة سيسهم فى تحديد القيمة العادلة لتلك الأصول ،

كما أن البرامج المحاسبية الجاهزة توفر أساليب يمكن أن تساعد في تحديد تلك القيمة بطريقة يعتمد عليها .

6- الأصول المحتفظ بها لغرض البيع :

أشار معيار المحاسبة المصري للمنشآت الصغيرة والمتوسطة إلى أنه لا يوجد تبويب مستقل للأصول المحتفظ بها لغرض البيع (وزارة الاستثمار، معيار المحاسبة المصري للمنشآت الصغيرة والمتوسطة ، 2015) ، وذلك بعكس ما أوجبه معيار المحاسبة المصري رقم 32 " الأصول غير المتداولة المحتفظ بها لغرض البيع والعمليات غير المستمرة " بأن يتم إدراج الأصل غير المتداول المصنف على أنه محتفظ به للبيع وأصول مجموعة الاستبعاد مصنفة على أنها محتفظ بها للبيع بشكل منفصل عن الأصول الأخرى في قائمة المركز المالي (وزارة الاستثمار، معيار المحاسبة المصري رقم 32 ، 2015 ، الفقرة 38).

إلا أن ذلك الخروج لن يؤثر على قيمة تلك الأصول في المنشآت الصغيرة والمتوسطة نظراً لأن قيمة الأصول غير المتداولة والمحتفظ بها لغرض البيع سيتم إدراجها ضمن عناصر الأصول الأخرى ، ومن ثم فإن قيمة الأصول ومن ثم قيمة المنشآت الصغيرة والمتوسطة لن تتأثر بذلك الخروج على معايير المحاسبة المصرية الكاملة .

7- سداد التزامات المنشأة عن طريق مدفوعات مبنية على أسهم :

سمح معيار المحاسبة المصري للمنشآت الصغيرة والمتوسطة لإدارة تلك المنشآت باستخدام أفضل تقدير لهم لتقدير القيمة العادلة لحقوق الملكية المسددة كمدفوعات مبنية على أساس الأسهم ، وذلك لقياس المصروف إذا لم تكن أسعار السوق متوفرة (وزارة الاستثمار، معيار المحاسبة المصري للمنشآت الصغيرة والمتوسطة ، 2015) ، ويعد ذلك خروجاً على معيار المحاسبة المصري رقم 39 " المدفوعات على أساس الأسهم " والذي طالب في حالة تعذر تقدير القيمة العادلة لأدوات حقوق الملكية بشكل يعتمد عليه في تاريخ القياس لعدم توافر أسعار السوق أن يتم تقدير القيمة العادلة لأدوات حقوق الملكية الممنوحة باستخدام أسلوب للتقييم لتقدير السعر الذي كانت تلك الأدوات ستصل إليه في تاريخ القياس ، ويجب أن يكون أسلوب التقييم موافقاً لمنهجيات التقييم المقبولة بصفة عامة لتسعير الأدوات المالية (وزارة الاستثمار، معيار المحاسبة المصري رقم 39 ، 2015 ، الفقرة 17).
أى أن المعيار المحاسبى المصري للمنشآت الصغيرة والمتوسطة سمح لإدارة تلك المنشآت بتقدير القيمة العادلة لحقوق الملكية ، ولكن لم يحدد الأساس الذى سيتم على أساسه التقييم أى ترك

للإدارة الحرية فى التقييم مما سينعكس سلباً على القيمة الناتجة مما سيؤثر على قيمة المنشآت الصغيرة والمتوسطة .

8- نظم المزايا المحددة :

اتفق معيار المحاسبة المصري للمنشآت الصغيرة والمتوسطة مع معيار المحاسبة المصري رقم 38 " مزايا العاملين " فى الآتى : (وزارة الاستثمار، معيار المحاسبة المصري للمنشآت الصغيرة والمتوسطة ، 2015 ؛ وزارة الاستثمار، معيار المحاسبة المصري رقم 38 ، 2015 ، الفقرة 120) - الاعتراف بكل تكاليف الخدمات الماضية فى الأرباح أو الخسائر . - الاعتراف بالمكاسب والخسائر الاكتوارية إما فى الأرباح أو الخسائر أو ضمن عناصر الدخل الشامل الأخرى .

إلا أن معيار المحاسبة المصري للمنشآت الصغيرة والمتوسطة قد خرج على معيار المحاسبة المصري رقم 38 ، حيث أشار إلى أن المنشأة لا تستخدم طريقة الوحدة الإضافية المقدره لقياس التزاماتها تجاه المزايا المحددة والمصروفات الأخرى المتعلقة بها ، إلا إذا كان من الممكن إجراء ذلك بدون تحمل تكلفة أو جهد لاداعى لهما (وزارة الاستثمار، معيار المحاسبة المصري للمنشآت الصغيرة والمتوسطة ، 2015) ، أى أن المعيار سمح لإدارة المنشآت الصغيرة والمتوسطة بعدم استخدام طريقة الوحدة الإضافية المقدره والتي يتم من خلالها تحميل الميزة للفترة الحالية (من أجل تحديد تكلفة الخدمة الحالية) والفترات الحالية والسابقة (من أجل تحديد القيمة الحالية للالتزامات المزايا المحددة) إذا كان ذلك بدون تحمل تكلفة أو جهد لاداعى لهما (وهو نفس المبرر السابق توجيه النقد له) ، ولم يحدد المعيار طريقة بديلة لتحديد تكلفة الخدمة الحالية والسابقة ، وذلك بعكس معيار المحاسبة المصري رقم 38 الذى أوجب استخدام تلك الطريقة لتحديد القيمة الحالية للالتزامات المزايا المحددة و تكلفة الخدمة الحالية المتعلقة بذلك و تكلفة الخدمة السابقة (وزارة الاستثمار، معيار المحاسبة المصري رقم 38 ، 2015، الفقرة 67) ، ويؤدى ذلك الخروج إلى السماح لإدارة المنشآت الصغيرة والمتوسطة بعدم استخدام تلك الطريقة مما سيكون دافعاً نحو استخدام طرق أخرى لتحديد تكلفة الخدمة الحالية والسابقة ، مما سيؤثر بالتالى على القيمة الحالية للالتزامات المزايا المحددة ، وبالتالي فإن عند تحديد صافى التزام (أصل) المزايا المحددة والذى يحدد بالفرق بين القيمة الحالية للالتزامات المزايا المحددة والقيمة العادلة لأصول النظام سيكون غير سليم مما سينعكس سلباً على قيمة المنشآت الصغيرة والمتوسطة .

وبناءً على العرض السابق فإنه يمكن تلخيص جوانب الخروج السابقة لمعيار المحاسبة المصري للمنشآت الصغيرة والمتوسطة على معايير المحاسبة المصرية الكاملة وأثر ذلك على قيمة المنشآت الصغيرة والمتوسطة من خلال الجدول التالي :

جدول رقم (1)

جوانب خروج معيار المحاسبة المصري للمنشآت الصغيرة والمتوسطة على معايير المحاسبة المصرية الكاملة وأثر ذلك على قيمة المنشآت الصغيرة والمتوسطة

| البند | المعالجة في ظل معيار المحاسبة المصرية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة | المعالجة في ظل معايير المحاسبة المصرية الكاملة | أثر الخروج على قيمة المنشآت الصغيرة والمتوسطة |
|-----------------|--|--|--|
| عقود الإيجار | أن يحتفظ المؤجر في دفاتره بالأصل المستأجر ويقوم بإهلاكه ، ويقوم المستأجر بتحميل الأرباح أو الخسائر بقيمة المدفوعات عن عقود الإيجار كمصروفات تخص الفترة التي سددت فيها | وفقاً لمعيار المحاسبة المصري رقم 49 تعد عقود الإيجار بالنسبة للمستأجر عقود إيجار تمويلية باستثناء عقود الإيجار قصيرة الأجل أو منخفضة القيمة ، ومن ثم فقد طالب المستأجر بالاعتراف بأصل وهو حق الاستخدام أو حق الانتفاع بالإضافة لالتزام عقد الإيجار ، وذلك بشكل منفصل عن أنواع الأصول والالتزامات الأخرى في قائمة المركز المالي | لن تظهر الأصول المستأجرة ضمن الأصول في قائمة المركز المالي ، مما سيزيد معه التوسع في التمويل خارج الميزانية باستخدام تلك العقود ، وبالتالي فإن قيمة تلك المنشآت ستكون غير حقيقية نتيجة لعدم ظهور الأصول المستأجرة والالتزامات المرتبطة بها في قائمة المركز المالي لتلك المنشآت |
| الأدوات المالية | حدد المعيار أسس القياس الأولى سواء للأدوات المالية الأساسية أو الأخرى بالقيمة العادلة ، أما القياس اللاحق فقد حدد المعيار حالات للقياس بالتكلفة المستهلكة وذلك للأدوات المالية الأساسية ، أما الأدوات المالية الأخرى فيتم قياسها | وضع المعيار المحاسبي المصري رقم 47 شروطاً لقياس الأصول المالية بالاعتماد على نموذج أعمال المنشأة ، وخصائص التدفق النقدي التعاقدى للأصل المالي وذلك لقياس الأصول المالية بالقيمة العادلة أو التكلفة المستهلكة | فتح معيار المحاسبة المصري للمنشآت الصغيرة والمتوسطة المجال أمام إدارة تلك المنشآت لتقييم الأصول المالية بالطريقة التي تراها والتي ستعكس سلباً على قيمة الأصول المالية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة |

| | | | |
|--|--|--|--|
| <p>ومن ثم قيمة تلك المنشآت ، وخاصة إذا ما اتجهت إدارة تلك المنشآت إلى استخدام التكلفة المستهلكة في التقييم نتيجة للاستثناءات التي سمح بها المعيار</p> | <p>، كما أزال المعيار الاستثناء الذي كان يخص قياس أدوات حقوق الملكية التي لا يتم تداولها بصورة نشطة حيث أوجب المعيار أن يتم قياس تلك الأدوات بالقيمة العادلة</p> | <p>بالقيمة العادلة فيما عدا أدوات حقوق الملكية التي لا يتم تداولها بصورة نشطة والتي لا يمكن قياس قيمتها العادلة بطريقة يعتمد عليها فيتم قياسها بالتكلفة</p> | |
| <p>- سيؤدي استهلاك الشهرة إلى انخفاض قيمتها سنوياً إلى أن تستهلك كلياً ومن ثم لن تظهر بالقوائم المالية على الرغم من وجودها كأصل يسهم في توفير تدفقات نقدية للمنشأة ومن ثم فإن قيمة الأصول الظاهرة في قائمة المركز المالي لن تعبر عن القيمة الحقيقية لأصول المنشآت الصغيرة والمتوسطة ومن ثم عن القيمة الحقيقية لتلك المنشآت ، كذلك الحال بالنسبة لنفقات التطوير فإن اعتبار معيار المحاسبة المصري للمنشآت الصغيرة والمتوسطة تلك النفقات كمصروفات سيؤدي إلى عدم ظهور الأصول غير الملموسة الناتجة عن التطوير ضمن قائمة المركز المالي.</p> <p>- قيمة الأصول الثابتة والأصول غير الملموسة لن</p> | <p>- عالج معيار المحاسبة المصري رقم 23 " الأصول غير الملموسة " نفقات البحوث كمصروفات بينما وضع شروطاً للاعتراف بالأصل غير الملموس الناتج عن التطوير</p> <p>- طالب معيار المحاسبة المصري رقم 23 بعدم استهلاك الأصول غير الملموسة التي ليس لها أعمار إنتاجية محددة مثل الشهرة</p> <p>- أوجبا معيار المحاسبة المصري رقم 10 " الأصول الثابتة وإهلاكاتها " ومعيار المحاسبة المصري رقم 23 " الأصول غير الملموسة " واللذان أوجبا إجراء دراسة سنوية لمراجعة القيمة المتبقية والعمر الإنتاجي وطريقة إهلاك الأصول الثابتة وفترة وطريقة استهلاك الأصول غير الملموسة</p> | <p>- يعتبر المعيار نفقات البحوث والتطوير كمصروفات - أوجب المعيار استهلاك الشهرة المقتناة عن تجميع الأعمال وفقاً لعمرها الإنتاجي المتوقع ، أما إذا لم تتمكن المنشأة من تقدير العمر الإنتاجي المتوقع للشهرة بدرجة يعتمد عليها فإن المعيار طالب بأن يكون العمر المتوقع لهذه الشهرة عشر سنوات</p> <p>- طالب المعيار بأن يتم دراسة القيمة المتبقية والعمر الإنتاجي لكل من الأصول الثابتة والأصول غير الملموسة فقط عندما تكون هناك مؤشرات عن تغيرها تغيراً مؤثراً خلال الفترة من تاريخ آخر قوائم مالية أي أن المعيار لم يشترط إجراء دراسة سنوية عن تغير تلك القيمة</p> | <p>الشهرة والأصول الثابتة والأصول غير الملموسة</p> |

| | | | |
|--|---|--|---|
| <p>تعبّر عن الواقع الحقيقي لها ، حيث سيتطلب تغييرها اقتناع إدارة تلك المنشآت بوجود تغيير مؤثر في القيمة المتبقية والعمر الإنتاجي وطريقة إهلاك الأصول الثابتة وفترة وطريقة استهلاك الأصول غير الملموسة ، مما سيؤدي إلى أن قيمة تلك الأصول الظاهرة في القوائم المالية لن تكون القيمة الحقيقية لها ، مما سينعكس على قيمة المنشآت الصغيرة والمتوسطة.</p> | | | |
| <p>قيمة الاستثمارات في الشركات الشقيقة والمشروعات المشتركة لن تتغير لتعكس التغيرات في الاستثمارات ، ومن ثم فإن قيمة الاستثمارات في الشركات الشقيقة والمشروعات المشتركة في القوائم المالية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة باعتبارها منشآت مستثمرة لن تعبر عن القيمة الحقيقية لذلك الاستثمار ، مما سينعكس بالتالي على قيمة المنشآت الصغيرة والمتوسطة</p> | <p>وضع المعيار المحاسبي المصري رقم 18 طريقة أساسية للمحاسبة عن الاستثمارات في الشركات الشقيقة والمشروعات المشتركة وهي طريقة حقوق الملكية والتي تتطلب تعديل القيمة الدفترية تبعاً للتغيرات في الحصة النسبية للمنشأة المستثمرة في المنشأة المستثمر فيها ، مما يتطلب معه تعديل القيمة الدفترية للاستثمار</p> | <p>وضع المعيار ثلاثة خيارات للمحاسبة عن الاستثمارات في الشركات الشقيقة والمشاركة وهي نموذج التكلفة ، طريقة حقوق الملكية ، نموذج القيمة العادلة ، إلا أن المعيار قد أعطى أولوية لنموذج التكلفة حيث أشار في بداية المعيار إلى قياس قيمة الاستثمارات في الشركات الشقيقة والمشروعات المشتركة بالتكلفة ناقصاً منها مجمع خسائر الاضمحلال ما لم يكن هناك سعر منشور لها أما في حالة وجود سعر منشور لها يتم قياس قيمة تلك الاستثمارات بالقيمة العادلة</p> | <p>الاستثمارات في الشركات الشقيقة والمشروعات المشتركة</p> |

| | | | |
|---|---|---|--------------------------------------|
| <p>سيدفع إدارة تلك المنشآت إلى استخدام نموذج التكلفة من خلال التعلل بصعوبة تحديد القيمة العادلة لتلك الأصول بدرجة يعتمد عليها أو أن تحديد تلك القيمة يتطلب تكلفة وجهد لا يمكن لإدارة تلك المنشآت تحملها ، ومن ثم فإن استخدام نموذج التكلفة لقياس الأصول الحيوية سيجعل قيمة تلك الأصول غير حقيقية نظراً لاعتمادها على قيم تاريخية غير معبرة عن الواقع الفعلى لتلك الأصول ، ومن ثم فإن قيمة تلك الأصول والتي تظهر فى القوائم المالية لن تكون حقيقية مما سينعكس على قيمة المنشآت الصغيرة والمتوسطة</p> | <p>طالب معيار المحاسبة المصري رقم 35 " الزراعة " باستخدام نموذج القيمة العادلة عند قياس الأصول الحيوية باستثناء وحيد وهو حالة عدم القدرة على قياس القيمة العادلة بطريقة يمكن الاعتماد عليها عندما لا تتوفر لتلك الأصول أسعار سوق معلنة وأن المقاييس البديلة للقيمة العادلة أظهرت بوضوح عدم إمكانية الاعتماد عليها ، فإنه فى هذه الحالة يتم قياس الأصل الحيوى بتكلفته مطروحاً منها مجمع الإهلاك وخسائر الاضمحلال</p> | <p>سمح المعيار لإدارة الشركات الصغيرة والمتوسطة بأن تقيس الأصول الحيوية باستخدام إحدى نموذجين وهما نموذج القيمة العادلة إذا كان يمكن تحديد تلك القيمة بدرجة يعتمد عليها وبدون تحمل تكلفة أو جهد لاداعى لهما ، نموذج التكلفة</p> | <p>الأصول الحيوية</p> |
| <p>أن ذلك الخروج لن يؤثر على قيمة الأصول للمنشآت الصغيرة والمتوسطة نظراً لأن قيمة الأصول غير المتداولة والمحتفظ بها لغرض البيع سيتم إدراجها ضمن عناصر الأصول الأخرى ، ومن ثم فإن قيمة الأصول ومن ثم قيمة المنشآت الصغيرة والمتوسطة لن تتأثر</p> | <p>أوجب المعيار المحاسبى المصري رقم 32 بأن يتم إدراج الأصل غير المتداول المصنف على أنه محتفظ به للبيع وأصول مجموعة الاستبعاد مصنفة على أنها محتفظ بها للبيع بشكل منفصل عن الأصول الأخرى فى قائمة المركز المالى</p> | <p>أشار المعيار إلى أنه لا يوجد تبويب مستقل للأصول المحتفظ بها لغرض البيع</p> | <p>الأصول المحتفظ بها لغرض البيع</p> |

| | | | |
|--|--|---|---|
| <p>بذلك الخروج على معايير المحاسبة المصرية الكاملة</p> | | | |
| <p>سمح المعيار لإدارة المنشآت الصغيرة والمتوسطة بتقدير القيمة العادلة لحقوق الملكية ، ولكن لم يحدد الأساس الذي سيتم على أساسه التقييم أى ترك للإدارة الحرية فى التقييم مما سينعكس سلباً على القيمة الناتجة مما سيؤثر على قيمة المنشآت الصغيرة والمتوسطة</p> | <p>طالب معيار المحاسبة المصري رقم 39 فى حالة تعذر تقدير القيمة العادلة لأدوات حقوق الملكية بشكل يعتمد عليه فى تاريخ القياس لعدم توافر أسعار السوق أن يتم تقدير القيمة العادلة لأدوات حقوق الملكية الممنوحة باستخدام أسلوب للتقييم لتقدير السعر الذى كانت تلك الأدوات ستصل إليه فى تاريخ القياس ، ويجب أن يكون أسلوب التقييم موافقاً لمنهجيات التقييم المقبولة بصفة عامة لتسعير الأدوات المالية</p> | <p>سمح المعيار لإدارة المنشآت الصغيرة والمتوسطة باستخدام أفضل تقدير لهم لتقدير القيمة العادلة لحقوق الملكية المسددة كمدفوعات مبنية على أساس الأسهم ، وذلك لقياس المصروف إذا لم تكن أسعار السوق متوفرة</p> | <p>سداد التزامات المنشأة عن طريق مدفوعات مبنية على أسهم</p> |
| <p>يؤدى ذلك الخروج إلى السماح لإدارة المنشآت الصغيرة والمتوسطة بعدم استخدام تلك الطريقة مما سيكون دافعاً نحو استخدام طرق أخرى لتحديد تكلفة الخدمة الحالية والسابقة ، مما سيؤثر بالتالى على القيمة الحالية للالتزامات المزاي المحددة ، وبالتالي فإن عند تحديد صافى التزام (أصل) المزاي المحددة والذى يحدد بالفرق بين القيمة الحالية للالتزامات المزاي المحددة والقيمة العادلة لأصول</p> | <p>أوجب معيار المحاسبة المصري رقم 38 استخدام طريقة الوحدة الإضافية لتحديد القيمة الحالية للالتزامات المزاي المحددة الخاصة بها و تكلفة الخدمة الحالية المتعلقة بذلك و تكلفة الخدمة السابقة</p> | <p>أشار المعيار إلى أن المنشأة لا تستخدم طريقة الوحدة الإضافية المقدره لقياس التزاماتها تجاه المزاي المحددة والمصروفات الأخرى المتعلقة بها ، إلا إذا كان من الممكن إجراء ذلك بدون تحمل تكلفة أو جهد لاداعى لهما</p> | <p>نظم المزاي المحددة</p> |

| | | | |
|---|--|--|--|
| النظام سيكون غير سليم مما سينعكس سلباً على قيمة المنشآت الصغيرة والمتوسطة | | | |
|---|--|--|--|

المصدر : إعداد الباحث

مما سبق يتضح أن جوانب الخروج السابقة لمعيار المحاسبة المصري للمنشآت الصغيرة والمتوسطة على المعايير المحاسبية المصرية الكاملة تمثل انعكاساً سلبياً على قيمة أصول المنشآت الصغيرة والمتوسطة ، مما سيؤدي إلى أن تصبح قيمة تلك المنشآت غير معبرة عن القيمة الحقيقية لها ، وهو ما سيتم اختباره من خلال الدراسة التطبيقية ، إلا أنه يتعين أولاً اختيار مقياس مناسب لقياس قيمة المنشآت الصغيرة والمتوسطة وذلك من خلال استعراض المقاييس المختلفة كمايلي :

رابعاً : المقاييس المختلفة لقيمة المنشأة :

تنوعت مقاييس قياس قيمة المنشآت بداية من المقاييس التقليدية والتي يمكن من خلالها تحديد قيمة المنشأة بشكل مباشر مثل القيمة الدفترية والقيمة السوقية ، وانتهاءً بالمقاييس الاقتصادية والتي تتطلب إجراء عدة تعديلات على الربح المحاسبي للوصول إلى الربح الاقتصادي مثل الدخل المتبقى ، القيمة السوقية المضافة ، القيمة الاقتصادية المضافة ، القيمة المضافة ، القيمة النقدية المضافة ، معدل العائد على رأس المال المستثمر (Koller, Goedhart & Wessels, 2010).

في ضوء ما تم عرضه من خلال الدراسات السابقة يتضح أن مقاييس قيمة المنشأة الأكثر شيوعاً وانتشاراً في الاستخدام هم Tobin's Q ، القيمة السوقية ، القيمة الدفترية ، معدل العائد على الأصول ، فبالنسبة للقيمة السوقية فهي لا تصلح بمفردها كمقياس لقيمة المنشآت فأسعار الأسهم عرضه للتغيرات نتيجة نتيجة العديد من العوامل التي تخرج معظمها عن قدرة وتحكم المنشآت ومن ثم لا يصلح بمفرده كأساس لقياس قيمة المنشأة ، كذلك معدل العائد على الأصول فنظراً لاعتماده على الربح المحاسبي والذي يتأثر بالعديد من البدائل المحاسبية ومن ثم فهو مقياس غير محكم ، أيضاً القيمة الدفترية فهي تتأثر بالتكلفة التاريخية للأصول ومن فهو أيضاً مقياس كفاء لقياس قيمة المنشآت بمفردها ، ونظراً لأن مقياس Tobin's Q وهو المقياس الأكثر انتشاراً على مستوى العالم لقياس قيمة المنشأة يقوم على استخدام كل من القيمة السوقية والقيمة الدفترية لأصول المنشأة ، من خلال قسمة القيمة السوقية على القيمة الدفترية لأصول المنشأة (Fu, Singhal &)

(Parkash,2016; Gharaibeh & Abdul Qader, 2017) ، ونظراً لأن جوانب خروج معيار المحاسبة المصري للمنشآت الصغيرة والمتوسطة على معايير المحاسبة المصرية الكاملة السابق تحديدها ذات تأثير مباشر على القيمة الدفترية لأصول تلك المنشآت ، لذا يرى الباحث أن هذا مقياس هو الأنسب لاستخدامه لقياس قيمة المنشأة في ظل الدراسة الحالية ، إذ يقوم على استخدام كل من القيمة السوقية والقيمة الدفترية للأصول مما يخفض من مشكلات استخدام أى من المقياسين بمفرده ، كما يقدم مؤشراً لمدى تحقيق أو تدمير المنشآت لقيمتها فكلما زادت القيمة السوقية للمنشآت عن قيمتها الدفترية زادت القيمة والعكس صحيح ، أما بالنسبة للمقاييس الاقتصادية فهي لا تعتمد على القيمة الدفترية لأصول المنشأة في تحديد القيمة ، ومن ثم لا يصلح استخدامها في ظل الدراسة الحالية.

خامساً : الدراسة التطبيقية :

تهدف الدراسة التطبيقية إلى قياس انعكاسات جوانب خروج معيار المحاسبة المصري للمنشآت الصغيرة والمتوسطة على معايير المحاسبة المصرية الكاملة على قيمة المنشآت الصغيرة والمتوسطة ، وذلك من خلال استخدام أحد مقاييس قيمة المنشأة وهو نموذج Tobin's Q ، وكذلك مقارنة القدرة التفسيرية ومعنوية العلاقة بين القيمة السوقية والقيمة الدفترية لأصول للشركات في وجود عدد من المتغيرات الحاكمة في ظل تطبيق معايير المحاسبة المصرية الكاملة وفي ظل تطبيق معيار المحاسبة المصري للمنشآت الصغيرة والمتوسطة .

خطوات الدراسة التطبيقية :

تتمثل خطوات الدراسة التطبيقية في :

1- تحديد مجتمع الدراسة : ويتمثل في الشركات المسجلة في سوق الشركات الصغيرة والمتوسطة (بورصة النيل) ، وقد تم تحديدها من خلال الاستعانة بالموقع الإلكتروني للبورصة المصرية على شبكة المعلومات الدولية ، والذي اتضح من خلاله أن عدد تلك الشركات هو ست وعشرون شركة إلا أنه قد تم استبعاد شركتين لعدم إجراء التداول على أسهمهم حتى وقت إجراء الدراسة ، مما يصعب معه بالتالي تحديد القيمة السوقية لهما ، وبالتالي يصبح العدد الذي سيجرى عليه الدراسة التطبيقية هو أربعة وعشرون شركة .

(https://egx.http://www.nilex.com.eg/ar/Listed_Companies.aspx).

2- تجميع البيانات : تم الحصول على التقارير المالية للشركات والتي تمثل مجتمع الدراسة وذلك لعام 2019 من خلال موقع مباشر مصر الالكتروني على شبكة المعلومات الدولية ، وذلك لعدم توافر التقارير المالية للشركات عن عام 2020 حتى وقت إعداد الدراسة .
(<https://www.mubasher.info/markets/EGX/indices/NILE>).

3- قياس قيمة المنشأة : وذلك من خلال استخدام مقياس Tobin's Q ، ولتطبيق هذا المقياس فقد قام الباحث بالتالي :

أ- قياس القيمة السوقية لكل شركة من خلال ضرب عدد الأسهم المصدرة في متوسط سعر السهم للشركة خلال عام 2019 (وقد تم الحصول على أسعار الأسهم لكل شركة من خلال موقع مباشر مصر الالكتروني على شبكة المعلومات الدولية).

ب- تحديد القيمة الدفترية : وذلك من خلال تحديد القيمة الدفترية لأصول كل شركة في ظل تطبيق معايير المحاسبة المصرية الكاملة ، وفي ظل تطبيق معيار المحاسبة المصري للمنشآت الصغيرة والمتوسطة ، بعد معالجتهما بانعكاسات جوانب الخروج على معايير المحاسبة المصرية الكاملة ، ونظراً لعدم توافر البيانات اللازمة لتطبيق كل جوانب خروج معيار المحاسبة المصري للمنشآت الصغيرة والمتوسطة على معايير المحاسبة المصرية الكاملة في التقارير المالية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة ، فقد قام الباحث بتطبيق جانبين فقط من جوانب الخروج على معايير المحاسبة المصرية الكاملة لتوافر البيانات الخاصة بهما وهما المعالجة المحاسبية لعقود الإيجار ، و المعالجة المحاسبية للشهرة ، وذلك كمايلي :

- تحديد القيمة الدفترية لأصول كل منشأة في ظل تطبيق معايير المحاسبة المصرية الكاملة (الوضع الحالي) ، وذلك من خلال الرجوع إلى قيمة أصول كل منشأة في قائمة المركز المالي لها وتعديل تلك القيمة في ضوء معايير المحاسبة المصرية الجديدة والتي تم إصدارها في أبريل عام 2019 والتي أصبحت تمثل جوانب خروج لمعيار المحاسبة المصري للمنشآت الصغيرة والمتوسطة على معايير المحاسبة المصرية الكاملة ، وخاصة في ضوء معيار المحاسبة المصري رقم 49 "عقود التأجير" ، حيث قام الباحث باستبعاد قيمة مصروفات الإيجار من قائمة الدخل وذلك لأبعد مدة توصل إليها الباحث (خمس سنوات) وإضافتها إلى قيمة الأصول في قائمة المركز المالي (رسملة عقود الإيجار) ، مما سيزيد من قيمة الأصول في قائمة المركز المالي

نتيجة ظهور الأصول المستأجرة ممثله في الحق في الاستخدام بالإضافة إلى ظهور التزامات عقد الإيجار في جانب الخصوم بقيمة مساوية لقيمة الأصول المستأجرة ، وذلك لأن معيار المحاسبة المصري رقم 49 اعتبر عقود الإيجار بالنسبة للمستأجر بمثابة عقود إيجار تمويلية باستثناء عقود الإيجار قصيرة الأجل أو منخفضة القيمة ، ونظراً لأن بداية تطبيق المعيار اعتباراً من 2020/1/1 فإنه وحتى نهاية عام 2019 كان المعيار المحاسبي المصري رقم 20 هو المطبق والذي لا يختلف من حيث المعالجة المحاسبية عن معيار المحاسبة المصري للمنشآت الصغيرة والمتوسطة والذي يعتبر عقود الإيجار عقوداً تشغيلية ، وعلى ذلك فلم يظهر حتى نهاية عام 2019 تأثير تطبيق معيار المحاسبة المصري رقم 49 لذا فقد قام الباحث بإظهار أثر تطبيق ذلك المعيار من خلال رسملة قيمة عقود الإيجار ، وذلك حتى تكون القيمة الدفترية لأصول المنشآت الصغيرة والمتوسطة معبرة عن الوضع في ظل تطبيق معايير المحاسبة المصرية الكاملة ، وقد بلغ عدد الشركات التي تم رسملة عقود الإيجار لها 16 شركة .

- تحديد القيمة الدفترية لأصول كل منشأة في ظل تطبيق معيار المحاسبة المصري للمنشآت الصغيرة والمتوسطة ، وذلك من خلال تطبيق المعالجات الواردة في المعيار والتي تمثل جوانب خروج على معايير المحاسبة المصرية الكاملة حتى تعكس القيمة الدفترية الوضع في ظل تطبيق معيار المحاسبة المصري للمنشآت الصغيرة والمتوسطة ، ومن هذه الجوانب المعالجة المحاسبية للشهرة حيث قام الباحث باستهلاك قيمة الشهرة الظاهرة في قائمة المركز المالي للشركات الصغيرة والمتوسطة من أبعاد تاريخ متاح الوصول إليه لظهور الشهرة في القوائم المالية لتلك الشركات ، حيث قام الباحث بالرجوع للقوائم المالية للشركات الصغيرة والمتوسطة لعدد خمس سنوات سابقة ، وذلك لاستهلاك الشهرة بداية من تاريخ ظهورها في القوائم المالية خلال تلك الفترة وإن كان ظهور الشهرة سابق لتلك الفترة فيتم استهلاكها اعتباراً من بداية الخمس سنوات باعتبار العمر الإنتاجي لها غير محدد ، ومن ثم استهلاكها على عشر سنوات كما أوجبت المعالجات الواردة في معيار المحاسبة المصري للمنشآت الصغيرة والمتوسطة ، واستبعاد قيمة استهلاك الشهرة عن المدة السابقة (من تاريخ ظهورها في القوائم المالية خلال الخمس سنوات أو من بداية الخمس سنوات إذا كان تاريخ ظهورها سابق لتلك المدة وحتى تاريخ إعداد القوائم المالية في عام 2019) ، وذلك من قيمة الشهرة الظاهرة في قائمة المركز المالي ، مما سينعكس على تخفيض قيمة الشهرة كأصل وكذلك تخفيض قيمة صافي الربح بقيمة الاستهلاك ، وقد

بلغ عدد الشركات التي لديها شهرة ظاهرة في قائمة المركز المالي لها وتم استهلاكها عدد 9 شركات.

ج- قسمة القيمة السوقية السابق الوصول إليها للشركة على كل من القيمة الدفترية لأصول الشركة في ظل تطبيق معايير المحاسبة المصرية الكاملة وعلى القيمة الدفترية لأصول الشركة في ظل تطبيق معيار المحاسبة المصري للمنشآت الصغيرة والمتوسطة ، ومن ثم يظهر معدلان لقيمة الشركة الأول في ظل تطبيق معايير المحاسبة المصرية الكاملة ، والثاني في ظل تطبيق معيار المحاسبة المصري للمنشآت الصغيرة والمتوسطة .

د- إيجاد اللوغاريتم الطبيعي للقيمة الدفترية للأصول في ظل تطبيق معايير المحاسبة المصرية الكاملة ، وفي ظل تطبيق معيار المحاسبة المصري للمنشآت الصغيرة والمتوسطة .

هـ- تحديد المتغيرات الرقابية وطرق قياسها : بالرجوع للدراسات السابقة ذات الاهتمام بقياس قيمة المنشآت اتضح للباحث أن هناك عدد من المتغيرات الرقابية والتي تساهم في تحسين القدرة التفسيرية للنموذج الخاص بقياس قيمة المنشأة ، وتتمثل المتغيرات الأكثر شيوعاً في تلك الدراسات (بعد استبعاد المتغيرات ذات الطبيعة الخاصة بموضوع البحث في تلك الدراسات) في الآتي : (Chang, Shim & Yi,2019; Huynh, Wu& Duong,2020; Gharaibeh) & Abdul Qader,2017; Buchanan, Cao & Chen,2018; Zhang & Zi,2020; Xu et al.,2020; Salvi et al., 2020; Kim et al., 2020; Hendratma & (Barokah, 2020; Fan et al.,2020; Huang, Lu & Wee,2020

- الرافعة المالية Leverage: وتستخدم لمعرفة مدى تأثير حجم الديون على قيمة المنشأة فكلما ارتفعت حجم الديون زادت أعباء الدين ومن ثم تنخفض قيمة المنشأة ، وتقاس بنسبة إجمالي الديون إلى إجمالي الأصول .

- معدل العائد على الأصول ROA : ويستخدم كمؤشر للربحية فكلما زادت ربحية المنشأة زادت قيمتها ويقاس بنسبة صافي الربح قبل الفوائد والضرائب إلى إجمالي الأصول .

- معدل النمو السنوي للمنشأة Growth : ويستخدم حجم المبيعات في تحديد معدل النمو السنوي للمنشأة ، حيث توجد علاقة إيجابية بين نمو المبيعات وقيمة المنشآت فكلما زاد معدل نمو المنشأة زادت قيمتها ويقاس المعدل بنسبة مبيعات العام إلى مبيعات العام السابق .

- الأصول الثابتة إلى إجمالي الأصول Tangible : وتحدد مدى مساهمة الأصول الثابتة في قيمة المنشأة ويقاس بنسبة الأصول الثابتة إلى إجمالي الأصول .
 - 4- تحليل النتائج : باستخدام برنامج الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية SPSS الإصدار رقم 24 ، وذلك على النحو التالي :
 - 1/4: الإحصاء التحليلي لمتغيرات الدراسة :
تقوم الدراسة التحليلية علي مجموعة من المتغيرات و هم :
 - متغير القيمة السوقية للشركة و سيتم التعبير عنه بالرمز x .
 - متغير القيمة الدفترية للأصول في ظل تطبيق معايير المحاسبة المصرية الكاملة وسيتم التعبير عنه بالرمز Z_1 .
 - متغير قيمة الشركة والمقاس بالمؤشر Tobin's Q في ظل تطبيق معايير المحاسبة المصرية الكاملة وسيتم التعبير عنه بالرمز y_1 .
 - متغير القيمة الدفترية للأصول في ظل تطبيق معيار المحاسبة المصرية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة وسيتم التعبير عنه بالرمز Z_2 .
 - متغير قيمة الشركة والمقاس بالمؤشر Tobin's Q في ظل تطبيق معيار المحاسبة المصرية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة وسيتم التعبير عنه بالرمز y_2 .
- كما أن هناك مجموعة من المتغيرات الحاكمة التي تؤثر في العلاقات وهي :
- متغير معدل العائد على الأصول و سيتم التعبير عنه بالرمز ROA .
 - متغير الرافعة المالية وسيتم التعبير عنه بالرمز Lv .
 - متغير معدل نمو الشركة وسيتم التعبير عنه بالرمز GR .
 - متغير نسبة الأصول الثابتة إلى إجمالي الأصول وسيتم التعبير عنه بالرمز Tan .
- 2/4: التحليل الوصفي لمتغيرات الدراسة :
- الجدول التالي يوضح بعض خصائص متغيرات الدراسة :

جدول رقم (2)

بعض مقاييس الاحصاء الوصفي لمتغيرات الدارسة

| المتغير Variable | المتوسط Mean | الانحراف المعياري StDev | معامل الاختلاف CoefVar | أصغر قيمة Min | الوسيط Median | أكبر قيمة Max |
|---------------------|-----------------|----------------------------|---------------------------|------------------|------------------|------------------|
| x | 30386695 | 37506396 | 123.43 | 3886667 | 16351785 | 160500000 |
| z ₁ | 153258186 | 508596671 | 331.86 | 3815547 | 31479429 | 2525450756 |
| y ₁ | 1.093 | 1.596 | 146.01 | 0.060 | 0.530 | 6.330 |
| z ₂ | 147426930 | 502876510 | 341.10 | 3407426 | 25838196 | 2493965418 |
| y ₂ | 2.833 | 4.012 | 141.61 | 0.134 | 1.538 | 16.140 |
| ROA | 0.0275 | 0.1240 | 450.78 | -0.3900 | 0.0300 | 0.3000 |
| LV | 0.3933 | 0.3118 | 79.26 | 0.0000 | 0.3850 | 0.9700 |
| GR | 0.932 | 0.721 | 77.42 | 0.000 | 0.885 | 3.290 |
| Tan | 0.2892 | 0.2680 | 92.67 | 0.0000 | 0.2500 | 0.9000 |

المصدر : إعداد الباحث

يتضح من الجدول (2) أن هناك مجموعة من المتغيرات تشتت البيانات خلالها صغير وهي المتغيرات صاحبة معامل اختلاف أقل من 100% حيث يكون لتلك المتغيرات الانحراف المعياري أقل من المتوسط وهي متغيرات الرافعة المالية *LV* ، معدل نمو الشركة *GR* و نسبة الأصول الثابتة إلى إجمالي الأصول *Tan* . كما أن باقي المتغيرات لها تشتت كبير حيث إن معامل الاختلاف لها أكبر من 100% حيث إن أكبر المتغيرات تشتتاً علي الاطلاق هو معدل العائد على الأصول *ROA* يليه كلا من المتغيرات التي تمثل القيمة الدفترية للأصول سواء في ظل تطبيق معايير المحاسبة المصرية الكاملة *z₁* أو في ظل تطبيق معيار المحاسبة المصري للمنشآت الصغيرة والمتوسطة *z₂* . من ناحية أخرى و بمقارنة عمود المتوسط بعمود قيم الوسيط يتضح أن جميع المتغيرات الحاكمة لها قيم متوسطة تقترب جداً من قيمة الوسيط ، وهذا يدل علي أن توزيع تلك المتغيرات غير ملتوي (يقترب من التماثل) علي عكس باقي المتغيرات التي لها فرق كبير بين قيمة المتوسط و قيمة الوسيط مما يدل علي وجود إلتواء لتوزيع البيانات لتلك المتغيرات .

وبالنظر للقيم الصغرى و القيم الكبرى للمتغيرات يتضح أن هناك بعض المتغيرات حدها الأدنى هو الصفر وهي متغيرات الرافعة المالية LV ، معدل نمو الشركة GR و نسبة الأصول الثابتة إلى إجمالي الأصول Tan ، ومتغيرات أخرى حدها الأدنى غير صفري و لكن موجب و هي القيمة السوقية للشركة x ، القيمة الدفترية للأصول في ظل تطبيق معايير المحاسبة المصرية الكاملة z_1 ، قيمة الشركة في ظل تطبيق معايير المحاسبة المصرية الكاملة y_1 ، القيمة الدفترية للأصول ظل تطبيق معيار المحاسبة المصري للمنشآت الصغيرة والمتوسطة z_2 ، قيمة الشركة ظل تطبيق معيار المحاسبة المصري للمنشآت الصغيرة والمتوسطة y_2 ، وهذا يتفق مع المعنى المحاسبي حيث لا يمكن لأي من تلك المتغيرات أن يكون سالب أو له قيمة صفرية ، أما المتغير الوحيد الذي له قيم موجبة و قيم سالبة هو معدل العائد على الأصول ROA و هذا يعني أن هناك شركات لها معدل عائد موجب و أخرى لها معدل عائد سالب ، وهذا أيضاً يتفق مع المعنى المحاسبي بوجود بعض الشركات تحقق أرباحاً و من ثم يكون لها معدل عائد موجب وأخرى تحقق خسائر و من ثم يكون لها معدل عائد سالب.

3/4: اختبار صحة العلاقات باستخدام الارتباط والانحدار الخطي المتعدد :

في هذا الجزء سوف يتم دراسة العلاقة بين قيمة الشركة في ظل تطبيق معايير المحاسبة المصرية الكاملة y_1 كمتغير تابع مع لوغاريتم القيمة الدفترية للأصول في ظل تطبيق معايير المحاسبة المصرية الكاملة في وجود المتغيرات الحاكمة كمتغيرات مستقلة من خلال نموذج انحدار متعدد ، و بنفس الأسلوب سيتم أيضاً دراسة العلاقة بين قيمة الشركة ظل تطبيق معيار المحاسبة المصري للمنشآت الصغيرة والمتوسطة y_2 كمتغير تابع مع لوغاريتم القيمة الدفترية للأصول ظل تطبيق معيار المحاسبة المصري للمنشآت الصغيرة والمتوسطة في وجود المتغيرات الحاكمة كمتغيرات مستقلة من خلال نموذج انحدار متعدد.

1/3/4: معاملات الارتباط بين المتغير التابع و المتغيرات المستقلة :

جدول رقم (3)

معاملات الارتباط الخطي و اختبار معنوية العلاقة

| قيمة الشركة y_2 | | قيمة الشركة y_1 | | المتغيرات المستقلة |
|-------------------|----------------|-------------------|----------------|--------------------|
| مستوي الدلالة | معامل الارتباط | مستوي الدلالة | معامل الارتباط | المتغيرات المستقلة |
| | | 0.00 | -0.545*** | $Log(z_1)$ |
| 0.00 | -0.529*** | | | $Log(z_2)$ |
| 0.00 | 0.421*** | 0.00 | 0.453*** | ROA |
| 0.00 | -0.564*** | 0.00 | -0.662*** | LV |
| 0.021 | 0.292** | 0.00 | 0.420*** | GR |
| 0.028 | 0.211** | 0.00 | 0.620*** | Tan |

المصدر : إعداد الباحث

*** دالة عند مستوى معنوية أقل من (0.01).

** دالة عند مستوى معنوية أقل من (0.05).

* دالة عند مستوى معنوية أقل من (0.10).

من الجدول (3) يتضح الآتي:

أظهرت نتائج ارتباط بيرسون من الجدول (3) ما يلي :

هناك علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بدرجة ثقة 99% بين قيمة الشركة في ظل تطبيق معايير المحاسبة المصرية الكاملة y_1 كمتغير تابع مع لوغاريتم القيمة الدفترية للأصول في ظل تطبيق معايير المحاسبة المصرية الكاملة في وجود المتغيرات الحاكمة كمتغيرات مستقلة ، وجميع العلاقات طردية ما عدا متغيرات لوغاريتم القيمة الدفترية للأصول في ظل تطبيق معايير المحاسبة المصرية الكاملة $Log(z_1)$ والرافعة المالية LV فإن العلاقة معهم عكسية حيث إن إشارة معامل الارتباط لهم سالبة.

هناك علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين قيمة الشركة في ظل تطبيق معيار المحاسبة المصري للمنشآت الصغيرة والمتوسطة y_2 كمتغير تابع مع لوغاريتم القيمة الدفترية للأصول في ظل تطبيق معيار المحاسبة المصري للمنشآت الصغيرة والمتوسطة في وجود المتغيرات الحاكمة كمتغيرات

مستقلة ، وجميع العلاقات طردية ما عدا متغيرات لوغاريتم القيمة الدفترية للشركة في ظل تطبيق معيار المحاسبة المصري للمنشآت الصغيرة والمتوسطة $Log(z_2)$ والرافعة المالية LV فإن العلاقة معهم عكسية حيث إن إشارة معامل الارتباط لهم سالبة. و يلاحظ أن جميع معاملات الارتباط معنوية عند درجة ثقة 99% ما عدا معدل نمو الشركة GR و نسبة الأصول الثابتة إلى إجمالي الأصول Tan فإن الارتباط معنوي عند درجة ثقة 95%.

2/3/4 : تحليل الانحدار الخطي المتعدد Multiple Linear regression لقياس تأثير المتغيرات المستقلة :

أولاً: نموذج الانحدار الخطي المتعدد بين قيمة y_1 كمتغير تابع مع لوغاريتم القيمة الدفترية للأصول z_1 في وجود المتغيرات الحاكمة كمتغيرات مستقلة :

من خلال دراسة متغيرات الدراسة يفترض الباحث وجود علاقة انحدارية بين قيمة الشركة قبل التعديل y_1 كمتغير تابع مع لوغاريتم القيمة الدفترية للشركة z_1 في وجود المتغيرات الحاكمة كمتغيرات مستقلة علي النحو التالي :

$$y_{1t} = \beta_0 + \beta_1 \log(z_1)_t + \beta_2 LV_t + \beta_3 ROA_t + \beta_4 GR_t + \beta_5 Tan_t + \varepsilon_t$$

حيث يمثل المقدار ε_t حد الخطأ العشوائي

وبتحليل تلك العلاقة تظهر النتائج التالية :

جدول رقم (4)

نتائج تحليل الانحدار الخطي المتعدد بين قيمة الشركة y_1 كمتغير تابع مع لوغاريتم القيمة الدفترية للأصول z_1 في وجود المتغيرات الحاكمة

| معامل التضخم VIF | إحصاء ديرين واتسون DW | معامل التحديد R^2 | قيمة "ف" F. test | | قيمة "ت" t. test | | المعلمة المقدره β_i | المتغير المستقل |
|------------------|-----------------------|---------------------|------------------|----------|------------------|--------|---------------------------|-----------------|
| | | | مستوى الدلالة | القيمة | مستوى الدلالة | القيمة | | |
| | 1.857 | %62.3 | 0.002 | 5.942*** | 0.846 | .196 | 5.929 | الجزء الثابت |
| 2.233 | | | | | 0.013 | -2.245 | -0.457** | $Log(z_1)$ |
| 2.517 | | | | | 0.000 | -3.211 | -2.973*** | LV |
| 1.425 | | | | | 0.064 | 1.864 | 2.998* | ROA |

| | | | | | | | | |
|-------|--|--|--|--|-------|-------|----------|-----|
| 1.084 | | | | | 0.070 | 1.928 | 2.427* | GR |
| 1.302 | | | | | 0.000 | 3.161 | 0.549*** | Tan |

المصدر : إعداد الباحث

*** دالة عند مستوى معنوية أقل من (0.01).

** دالة عند مستوى معنوية أقل من (0.05).

* دالة عند مستوى معنوية أقل من (0.10).

من جدول (4) يتضح أن :

أ - معامل التحديد (R^2) :

المتغيرات المستقلة (لوغاريتم القيمة الدفترية للأصول في ظل تطبيق معايير المحاسبة المصرية الكاملة والمتغيرات الحاكمة) تفسر (62.3%) من التغير الكلي في المتغير التابع وهو (قيمة الشركة في ظل تطبيق معايير المحاسبة المصرية الكاملة) وباقي النسبة ترجع إلى الخطأ العشوائي أو لعدم إدراج متغيرات مستقلة أخرى كان من المفروض إدراجها ضمن النموذج.

ب - اختبار معنوية جودة توفيق نموذج الانحدار:

لاختبار معنوية جودة توفيق النموذج ككل ، تم استخدام اختبار (F-test)، وحيث إن قيمة اختبار (F-test) هي (5.942) وهي ذات دلالة معنوية عند مستوى أقل من (0.01) ، مما يدل على جودة تأثير لوغاريتم القيمة الدفترية للأصول في ظل تطبيق معايير المحاسبة المصرية الكاملة والمتغيرات الحاكمة علي قيمة الشركة في ظل تطبيق معايير المحاسبة المصرية الكاملة.

ج- اختبار معنوية المتغيرات المستقلة:

باستخدام اختبار (t.test) يتضح أن :

- متغير لوغاريتم القيمة الدفترية للأصول في ظل تطبيق معايير المحاسبة المصرية الكاملة $Log(z_1)$ ذو دلالة معنوية عند مستوى أقل من (0.05) حيث بلغت قيمة مستوي الدلالة له (0.013) وهي قيمة أقل من 0.05.
- متغير الرافعة المالية LV ذو دلالة معنوية عند مستوى أقل من (0.01) حيث بلغت قيمة مستوي الدلالة له (0.00) وهي قيمة أقل من 0.01.

- متغير معدل العائد علي الاصول ROA ذو دلالة معنوية عند مستوى أقل من (0.10) حيث بلغت قيمة مستوي الدلالة له (0.064) وهي قيمة أقل من 0.10.
- متغير معدل نمو الشركات GR ذو دلالة معنوية عند مستوى أقل من (0.10) حيث بلغت قيمة مستوي الدلالة له (0.07) وهي قيمة أقل من 0.10.
- متغير نسبة الأصول الثابتة إلى إجمالي الأصول Tan ذو دلالة معنوية عند مستوى أقل من (0.01) حيث بلغت قيمة مستوي الدلالة له (0.00) وهي قيمة أقل من 0.01.

د- اختبار الارتباط بين المتغيرات المستقلة :

يلاحظ أن قيمة معامل التضخم VIF لجميع المتغيرات المستقلة أقل من 10 وهذا يعني عدم وجود مشكلة الارتباط المتعدد بين المتغيرات المستقلة.

هـ- اختبار وجود ارتباط ذاتي بين الأخطاء :

أظهرت نتائج قيمة الإحصاءه ديربن واتسون أنها قريبة من 2 وهذا يدل علي عدم وجود ارتباط ذاتي بين أخطاء نموذج الانحدار المتعدد .

و - معادلة النموذج:

من نموذج العلاقة الانحداريه السابق ، يمكن التنبؤ بقيمة الشركة في ظل تطبيق معايير المحاسبة المصرية الكاملة من خلال قياس متغيرات لوغاريتم القيمة الدفترية للأصول في ظل تطبيق معايير المحاسبة المصرية الكاملة والمتغيرات الحاكمة بتطبيق معادلة انحدار النموذج وهي :

$$y_{1t} = 5.929 - 0.457 \log(z_1)_t - 2.973 LV_t + 2.998 ROA_t + 2.427 GR_t + 0.549 Tan_t$$

ثانياً: نموذج الانحدار الخطي المتعدد بين قيمة الشركة y_2 كمتغير تابع مع لوغاريتم القيمة الدفترية للأصول Z_2 في وجود المتغيرات الحاكمة كمتغيرات مستقلة:

من خلال دراسة متغيرات الدراسة يفترض الباحث وجود علاقة انحدارية بين قيمة الشركة y_2 كمتغير تابع مع لوغاريتم القيمة الدفترية للأصول Z_2 في وجود المتغيرات الحاكمة كمتغيرات مستقلة علي النحو التالي :

$$y_{2t} = \beta_0 + \beta_1 \log(z_2)_t + \beta_2 LV_t + \beta_3 ROA_t + \beta_4 GR_t + \beta_5 Tan_t + \varepsilon_t$$

وبتحليل تلك العلاقة تظهر النتائج التالية :

جدول رقم (5)

نتائج تحليل الانحدار الخطي المتعدد بين قيمة الشركة y_2 كمتغير تابع مع لوغاريتم القيمة الدفترية للأصول z_2 في وجود المتغيرات الحاكمة

| معامل التضخم VIF | إحصاء ديرين واتسون DW | معامل التحديد R^2 | قيمة "ف" F. test | | قيمة "ت" t. test | | المعاملات المقدرة β_i | المتغير المستقل |
|---------------------|-----------------------------|------------------------|---------------------|---------|---------------------|--------|-----------------------------------|--------------------|
| | | | مستوى الدلالة | القيمة | مستوى الدلالة | القيمة | | |
| | 1.891 | %46.1 | 0.047 | 3.092** | 0.147 | 1.516 | 7.341 | الجزء الثابت |
| 1.984 | | | | | 0.004 | -2.818 | -0.25*** | $Log(z_2)$ |
| 2.303 | | | | | 0.013 | -2.454 | -2.372** | LV |
| 1.428 | | | | | 0.024 | 2.267 | 0.861** | ROA |
| 1.073 | | | | | 0.206 | 1.311 | 0.631 | GR |
| 1.298 | | | | | 0.116 | 1.678 | 0.965 | Tan |

المصدر : إعداد الباحث

*** دالة عند مستوى معنوية أقل من (0.01).

** دالة عند مستوى معنوية أقل من (0.05).

* دالة عند مستوى معنوية أقل من (0.10).

من جدول (5) يتضح أن :

أ - معامل التحديد (R^2) :

المتغيرات المستقلة (لوغاريتم القيمة الدفترية للأصول في ظل تطبيق معيار المحاسبة المصري للمنشآت الصغيرة والمتوسطة والمتغيرات الحاكمة) تفسر (46.1 %) من التغير الكلي في المتغير التابع وهو (قيمة الشركة في ظل تطبيق معيار المحاسبة المصري للمنشآت الصغيرة والمتوسطة) وباقي النسبة ترجع إلى الخطأ العشوائي أو لعدم إدراج متغيرات مستقلة أخرى كان من المفروض إدراجها ضمن النموذج.

ب - اختبار معنوية جودة توفيق نموذج الانحدار:

لاختبار معنوية جودة توفيق للنموذج ككل ، تم استخدام اختبار (F-test)، وحيث إن قيمة اختبار (F-test) هي (3.092) وهي ذات دلالة معنوية عند مستوى أقل من (0.05) ، مما يدل

على جودة تأثير لوغاريتم القيمة الدفترية للأصول في ظل تطبيق معيار المحاسبة المصري للمنشآت الصغيرة والمتوسطة والمتغيرات الحاكمة علي قيمة الشركة في ظل تطبيق معيار المحاسبة المصري للمنشآت الصغيرة والمتوسطة.

ج- اختبار معنوية المتغيرات المستقلة:

باستخدام اختبار (t.test) يتضح أن :

- متغير لوغاريتم القيمة الدفترية للأصول في ظل تطبيق معيار المحاسبة المصري للمنشآت الصغيرة والمتوسطة $Log(z_2)$ ذو دلالة معنوية عند مستوى أقل من (0.01) حيث بلغت قيمة مستوي الدلالة له (0.004) وهي قيمة أقل من 0.05.
- متغير الرافعة المالية LV ذو دلالة معنوية عند مستوى أقل من (0.05) حيث بلغت قيمة مستوي الدلالة له (0.013) وهي قيمة أقل من 0.05.
- متغير معدل العائد علي الاصول ROA ذو دلالة معنوية عند مستوى أقل من (0.05) حيث بلغت قيمة مستوي الدلالة له (0.024) وهي قيمة أقل من 0.05.
- متغير معدل نمو الشركات GR غير معنوي حيث بلغت قيمة مستوي الدلالة له (0.206) وهي قيمة أكبر من 0.10.
- متغير نسبة الأصول الثابتة إلى إجمالي الأصول Tan غير معنوي حيث بلغت قيمة مستوي الدلالة له (0.116) وهي قيمة أكبر من 0.10.

د- اختبار الارتباط بين المتغيرات المستقلة :

يلاحظ أن قيمة معامل التضخم VIF لجميع المتغيرات المستقلة أقل من 10 وهذا يعني عدم وجود مشكلة الارتباط المتعدد بين المتغيرات المستقلة.

ه- اختبار وجود ارتباط ذاتي بين الأخطاء :

أظهرت نتائج قيمة الإحصاء ديبرين واتسون أنها قريبة من 2 وهذا يدل علي عدم وجود ارتباط ذاتي بين أخطاء نموذج الانحدار المتعدد .

و - معادلة النموذج :

من نموذج العلاقة الانحداريه السابق ، يمكن التنبؤ بقيمة الشركة في ظل تطبيق معيار المحاسبة المصري للمنشآت الصغيرة والمتوسطة من خلال قياس متغيرات لوغاريتم القيمة الدفترية للأصول

في ظل تطبيق معيار المحاسبة المصري للمنشآت الصغيرة والمتوسطة والمتغيرات الحاكمة بتطبيق معادلة انحدار النموذج و هي :

$$y_{2t} = 7.341 - 0.25 \log(z_2)_t - 2.372 LV_t + 0.861 ROA_t + 0.631 GR_t + 0.695 Tan_t$$

4/4 : اختبار الفرق بين متوسطي قيمة الشركة في ظل تطبيق معايير المحاسبة المصرية الكاملة و في ظل تطبيق معيار المحاسبة المصري للمنشآت الصغيرة والمتوسطة :

جدول رقم (6)

نتائج اختبار الفرق بين متوسطي قيمة الشركة في ظل تطبيق معايير المحاسبة المصرية الكاملة و في ظل تطبيق معيار المحاسبة المصري للمنشآت الصغيرة والمتوسطة

| اختبار ت t. test | | المتوسط | | المحور |
|-------------------|-------|---|---|-------------|
| مستوي الدلالة Sig | ت t | في ظل تطبيق معيار المحاسبة المصري للمنشآت الصغيرة والمتوسطة | في ظل تطبيق معايير المحاسبة المصرية الكاملة | |
| 2.621 | 0.037 | 1.8331 | 1.0933 | قيمة الشركة |

المصدر : إعداد الباحث

من جدول (6) يتضح أن قيمة مستوى الدلالة sig= 0.037 أقل من 5% هذا يعني أنه يوجد فرق معنوي بين قيمة المتوسط في ظل تطبيق معايير المحاسبة المصرية الكاملة وقيمة المتوسط في ظل تطبيق معيار المحاسبة المصري للمنشآت الصغيرة والمتوسطة.

التعليق علي النتائج

من نتائج الانحدار يتضح أن نموذج الانحدار بين قيمة المنشأة في ظل تطبيق معايير المحاسبة المصرية الكاملة و مع لوغاريتم القيمة الدفترية للأصول في ظل تطبيق معايير المحاسبة المصرية الكاملة و المتغيرات الحاكمة له قدرية تفسيرية مرتفعة حيث تفسر المتغيرات المستقلة ما قيمته 62.3% من التغيرات التي تحدث في قيمة المنشأة في ظل تطبيق معايير المحاسبة المصرية الكاملة وكانت جميع المتغيرات بالنموذج معنوية عند مستوى معنويه أقل من 5% ، لكن عند الانتقال لنموذج الانحدار بين قيمة المنشأة في ظل تطبيق معيار المحاسبة المصري للمنشآت الصغيرة والمتوسطة ومع لوغاريتم القيمة الدفترية للأصول في ظل تطبيق معيار المحاسبة المصري للمنشآت الصغيرة

والمتوسطة والمتغيرات الحاكمة انخفضت القدرة التفسيرية للنموذج فأصبحت 46.1% كما أن بعض المتغيرات أصبحت غير معنوية ، ويرجع ذلك لانخفاض القيمة الدفترية للأصول في ظل تطبيق معيار المحاسبة المصرية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة عن القيمة الدفترية للأصول في ظل تطبيق معايير المحاسبة المصرية الكاملة ، مما يؤكد صحة الفرض الأول من فروض الدراسة القائل بأنه " يؤثر تطبيق معيار المحاسبة المصري للمنشآت الصغيرة والمتوسطة على القدرة التفسيرية ومعنوية العلاقة بين قيمة المنشأة والقيمة الدفترية للأصول في ظل وجود المتغيرات الحاكمة مقارنة بالوضع في ظل تطبيق معايير المحاسبة المصرية الكاملة " .

أيضاً عند اختبار الفرق بين متوسطي قيمة المنشأة في ظل تطبيق معايير المحاسبة المصرية الكاملة و في ظل تطبيق معيار المحاسبة المصري للمنشآت الصغيرة والمتوسطة اتضح أن هناك فرق معنوي ، وبالنظر لقيمة المتوسطات فإن قيمة المتوسط ظل تطبيق معيار المحاسبة المصري للمنشآت الصغيرة والمتوسطة أكبر من قيمة المتوسط في ظل تطبيق معايير المحاسبة المصرية الكاملة ، ويرجع ذلك لأن مقياس Tobin's Q يقوم على قسمة القيمة السوقية للمنشأة على القيمة الدفترية لأصولها ، ومن ثم فكلما زادت القيمة الدفترية لأصول المنشأة انخفضت قيمة الناتج ، ونظراً لارتفاع القيمة الدفترية للأصول في ظل تطبيق معايير المحاسبة المصرية الكاملة عن القيمة الدفترية للأصول في ظل تطبيق معيار المحاسبة المصرية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة ، فإن قيمة المتوسط في ظل تطبيق معيار المحاسبة المصرية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة أكبر من قيمة المتوسط في ظل تطبيق معايير المحاسبة المصرية الكاملة ، مما يؤكد صحة الفرض الثاني من فروض الدراسة القائل بأنه " يوجد فرق معنوي بين قيمة المنشأة في ظل تطبيق معايير المحاسبة المصرية الكاملة ، والقيمة في ظل تطبيق معيار المحاسبة المصرية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة " .

نتائج الدراسة التطبيقية :

1- قبول صحة الفرض الأول من فروض الدراسة القائل بأنه " يؤثر تطبيق معيار المحاسبة المصرية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة على القدرة التفسيرية ومعنوية العلاقة بين قيمة المنشأة والقيمة الدفترية للأصول في ظل وجود المتغيرات الحاكمة مقارنة بالوضع في ظل تطبيق معايير المحاسبة المصرية الكاملة " حيث إن نموذج الانحدار بين قيمة المنشأة في ظل تطبيق معايير المحاسبة المصرية الكاملة و مع لوغاريتم القيمة الدفترية للأصول في ظل

تطبيق معايير المحاسبة المصرية الكاملة و المتغيرات الحاكمة له قدرية تفسيرية مرتفعة حيث تفسر المتغيرات المستقلة ما قيمته 62.3 % من التغيرات التي تحدث في قيمة المنشأة في ظل تطبيق معايير المحاسبة المصرية الكاملة وكانت جميع المتغيرات بالنموذج معنوية عند مستوى معنويه أقل من 5% ، لكن عند الانتقال لنموذج الانحدار بين قيمة المنشأة في ظل تطبيق معيار المحاسبة المصري للمنشآت الصغيرة والمتوسطة ومع لوغاريتم القيمة الدفترية للأصول في ظل تطبيق معيار المحاسبة المصري للمنشآت الصغيرة والمتوسطة والمتغيرات الحاكمة انخفضت القدرة التفسيرية للنموذج فأصبحت 46.1 % كما أن بعض المتغيرات أصبحت غير معنوية ، ويرجع ذلك لانخفاض القيمة الدفترية للأصول في ظل تطبيق معيار المحاسبة المصرية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة عن القيمة الدفترية للأصول في ظل تطبيق معايير المحاسبة المصرية الكاملة.

2- قبول صحة الفرض الثانى من فروض الدراسة القائل بأنه " يوجد فرق معنوى بين قيمة المنشأة في ظل تطبيق معايير المحاسبة المصرية الكاملة ، والقيمة في ظل تطبيق معيار المحاسبة المصري للمنشآت الصغيرة والمتوسطة " حيث إن قيمة مستوي الدلالة sig= 0.037 أقل من 5% هذا يعني أنه يوجد فرق معنوي بين قيمة المتوسط في ظل تطبيق معايير المحاسبة المصرية الكاملة وقيمة المتوسط في ظل تطبيق معيار المحاسبة المصري للمنشآت الصغيرة والمتوسطة.

وبذلك يمكن القول بتحقق هدف الدراسة .

ويلاحظ من خلال النتائج السابقة أن الدراسة تتفق مع الدراسات التي ارتأت عدم تبني IFRS for SMEs وذلك لما له من آثار سلبية على قيمة المنشآت الصغيرة والمتوسطة .

الخلاصة والنتائج والتوصيات والتوجهات البحثية المستقبلية

نتيجة للدور الهام للمنشآت الصغيرة والمتوسطة في اقتصاديات العديد من الدول لذا فقد اتجهت المنظمات المهنية الواضعة للمعايير المحاسبية نحو إصدار معايير محاسبية خاصة لتلك المنشآت ، ومن أبرز تلك المنظمات مجلس معايير المحاسبة الدولي IASB والذي أصدر المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة عام 2009 الذى جرى تحديثه عدة مرات كان آخرها في يونيو 2020 ، وقد تبنت مصر المعيار الدولي من خلال إصدار معيار المحاسبة المصري

للمنشآت الصغيرة والمتوسطة عام 2015 ، إلا أنه تضمن عدة معالجات مثلت خروجاً على معايير المحاسبة المصرية الكاملة انعكست آثارها على قيمة المنشآت الصغيرة والمتوسطة ، لذا فقد هدفت الدراسة إلى قياس انعكاسات تطبيق معيار المحاسبة المصري للمنشآت الصغيرة والمتوسطة على قيمة المنشآت الصغيرة والمتوسطة من خلال مقارنة قيمة المنشآت الصغيرة والمتوسطة في ظل تطبيق معايير المحاسبة المصرية الكاملة بالقيمة في حالة تطبيق معيار المحاسبة المصري للمنشآت الصغيرة والمتوسطة باستخدام أحد مقاييس قيمة المنشأة وهو مقياس Tobin's Q ، ولتحقيق ذلك الهدف فقد تم تقسيم الدراسة إلى عدة أقسام ، حيث تناول القسم الأول الدراسات السابقة ، وتعرض القسم الثاني لفروض الدراسة ، بينما تعرض القسم الثالث لجوانب خروج معيار المحاسبة المصري للمنشآت الصغيرة والمتوسطة على معايير المحاسبة المصرية الكاملة وأثرها على قيمة المنشآت الصغيرة والمتوسطة ، أما القسم الرابع فقد تناول المقاييس المختلفة لقيمة المنشأة ، وأخيراً تناول القسم الخامس الدراسة التطبيقية .

بناءً على ذلك فقد تمثلت نتائج الدراسة في الآتي :

أولاً : نتائج الدراسة النظرية : وتتمثل في :

- 1- تتمثل انعكاسات جوانب خروج معيار المحاسبة المصري للمنشآت الصغيرة والمتوسطة على معايير المحاسبة المصرية الكاملة على قيمة المنشآت الصغيرة والمتوسطة في الآتي:
 - بالنسبة للمعالجة المحاسبية لعقود الإيجار : لن تظهر الأصول المستأجرة ضمن الأصول في قائمة المركز المالي ، مما سيزيد معه التوسع في التمويل خارج الميزانية باستخدام تلك العقود ، وبالتالي فإن قيمة تلك المنشآت ستكون غير حقيقية نتيجة لعدم ظهور الأصول المستأجرة والالتزامات المرتبطة بها في قائمة المركز المالي لتلك المنشآت.
 - بالنسبة للمعالجة المحاسبية للأدوات المالية : قد فتح معيار المحاسبة المصري للمنشآت الصغيرة والمتوسطة المجال أمام إدارة تلك المنشآت لتقييم الأصول المالية بالطريقة التي تراها والتي ستنعكس سلباً على قيمة الأصول المالية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة ومن ثم قيمة تلك المنشآت ، وخاصة إذا ما اتجهت إدارة تلك المنشآت إلى استخدام التكلفة المستهلكة في التقييم نتيجة للاستثناءات التي سمح بها المعيار.

- بالنسبة للمعالجة المحاسبية للشهرة والأصول الثابتة والأصول غير الملموسة : يؤدي تطبيق معيار المحاسبة المصري للمنشآت الصغيرة والمتوسطة إلى :
- استهلاك الشهرة سيؤدي انخفاض قيمتها سنوياً إلى أن تستهلك كلياً ومن ثم لن تظهر بالقوائم المالية على الرغم من وجودها كأصل يسهم في توفير تدفقات نقدية للمنشأة ، وبالتالي فإن قيمة الأصول الظاهرة في قائمة المركز المالي لن تعبر عن القيمة الحقيقية لأصول المنشآت الصغيرة والمتوسطة ومن ثم عن القيمة الحقيقية لتلك المنشآت ، كذلك الحال بالنسبة لنفقات التطوير فإن اعتبار معيار المحاسبة المصري للمنشآت الصغيرة والمتوسطة لتلك النفقات كمصروفات سيؤدي إلى عدم ظهور الأصول غير الملموسة الناتجة عن التطوير ضمن قائمة المركز المالي.
 - قيمة الأصول الثابتة والأصول غير الملموسة لن تعبر عن الواقع الحقيقي لها ، حيث سيتطلب تغييرها اقتناع إدارة تلك المنشآت بوجود تغيير مؤثر في القيمة المتبقية والعمر الإنتاجي وطريقة إهلاك الأصول الثابتة وفترة وطريقة استهلاك الأصول غير الملموسة ، مما سيؤدي إلى أن قيمة تلك الأصول الظاهرة في القوائم المالية لن تكون القيمة الحقيقية لها ، مما سينعكس بالتالي على قيمة المنشآت الصغيرة والمتوسطة.
- بالنسبة للمعالجة المحاسبية للاستثمارات في الشركات الشقيقة والمشروعات المشتركة : قيمة الاستثمارات في الشركات الشقيقة والمشروعات المشتركة لن تتغير لتعكس التغيرات في الاستثمارات ، ومن ثم فإن قيمة الاستثمارات في الشركات الشقيقة والمشروعات المشتركة في القوائم المالية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة باعتبارها منشآت مستثمرة لن تعبر عن القيمة الحقيقية لذلك الاستثمار ، مما سينعكس بالتالي على قيمة المنشآت الصغيرة والمتوسطة .
- بالنسبة للمعالجة المحاسبية للأصول الحيوية : سيدفع إدارة تلك المنشآت إلى استخدام نموذج التكلفة من خلال التعلل بصعوبة تحديد القيمة العادلة لتلك الأصول بدرجة يعتمد عليها أو أن تحديد تلك القيمة يتطلب تكلفة وجهد لا يمكن لإدارة تلك المنشآت تحملها ، ومن ثم فإن استخدام نموذج التكلفة لقياس الأصول الحيوية سيجعل قيمة تلك الأصول غير حقيقية نظراً لاعتمادها على قيم تاريخية غير معبرة عن الواقع الفعلي لتلك الأصول ، ومن ثم فإن قيمة تلك الأصول والتي تظهر في القوائم المالية لن تكون حقيقية ، مما سينعكس بالتالي على قيمة المنشآت الصغيرة والمتوسطة.

- بالنسبة للمعالجة المحاسبية للأصول المحتفظ بها لغرض البيع : أن ذلك الخروج لن يؤثر على قيمة الأصول للمنشآت الصغيرة والمتوسطة نظراً لأن قيمة الأصول غير المتداولة والمحتفظ بها لغرض البيع سيتم إدراجها ضمن عناصر الأصول الأخرى ، ومن ثم فإن قيمة الأصول ومن ثم قيمة المنشآت الصغيرة والمتوسطة لن تتأثر بذلك الخروج على معايير المحاسبة المصرية الكاملة.
 - بالنسبة للمعالجة المحاسبية لسداد التزامات المنشأة عن طريق مدفوعات مبنية على أسهم : فقد سمح المعيار لإدارة المنشآت الصغيرة والمتوسطة بتقدير القيمة العادلة لحقوق الملكية ، ولكن لم يحدد الأساس الذي سيتم على أساسه التقييم أى ترك للإدارة الحرية فى التقييم مما سينعكس سلباً على القيمة الناتجة مما سيؤثر على قيمة المنشآت الصغيرة والمتوسطة.
 - بالنسبة للمعالجة المحاسبية لنظم المزايا المحددة : يؤدى ذلك الخروج إلى السماح لإدارة المنشآت الصغيرة والمتوسطة بعدم استخدام تلك الطريقة مما سيكون دافعاً نحو استخدام طرق أخرى لتحديد تكلفة الخدمة الحالية والسابقة ، مما سيؤثر بالتالى على القيمة الحالية للالتزامات المزايا المحددة ، وبالتالي فإن عند تحديد صافى التزام (أصل) المزايا المحددة والذى يحدد بالفرق بين القيمة الحالية للالتزامات المزايا المحددة والقيمة العادلة لأصول النظام سيكون غير سليم مما سينعكس سلباً على قيمة المنشآت الصغيرة والمتوسطة .
- 2- يعد مقياس Tobin's Q هو المقياس الأكثر انتشاراً على مستوى العالم لقياس قيمة المنشأة فهو يقوم على استخدام كل من القيمة السوقية والقيمة الدفترية لأصول المنشأة من خلال قسمة القيمة السوقية على القيمة الدفترية لأصول المنشأة ، ونظراً لأن جوانب خروج معيار المحاسبة المصري للمنشآت الصغيرة والمتوسطة على معايير المحاسبة المصرية الكاملة السابق تحديدها ذات تأثير مباشر على القيمة الدفترية لأصول تلك المنشآت ، لذا فإن هذا المقياس هو الأنسب لاستخدامه لقياس قيمة المنشأة فى ظل الدراسة الحالية.

ثانياً : نتائج الدراسة التطبيقية : وتتمثل فى :

- 1- قبول صحة الفرض الأول من فروض الدراسة القائل بأنه " يؤثر تطبيق معيار المحاسبة المصري للمنشآت الصغيرة والمتوسطة على القدرة التفسيرية ومعنوية العلاقة بين قيمة المنشأة والقيمة الدفترية للأصول فى ظل وجود المتغيرات الحاكمة مقارنة بالوضع فى ظل تطبيق معايير المحاسبة المصرية الكاملة " .

2- قبول صحة الفرض الثانى من فروض الدراسة القائل بأنه " يوجد فرق معنوى بين قيمة المنشأة فى ظل تطبيق معايير المحاسبة المصرية الكاملة ، والقيمة فى ظل تطبيق معيار المحاسبة المصرى للمنشآت الصغيرة والمتوسطة " ، مما يؤكد أن تطبيق معيار المحاسبة المصرى للمنشآت الصغيرة والمتوسطة ينعكس سلبياً على قيمة المنشآت الصغيرة والمتوسطة ، بالإضافة إلى أن قيمة المنشآت الصغيرة والمتوسطة ستخفض أكثر عند تطبيق باقى جوانب خروج معيار المحاسبة المصرى للمنشآت الصغيرة والمتوسطة على معايير المحاسبة المصرية الكاملة .

وفى ضوء النتائج السابقة يوصى الباحث بالآتى :

1- عدم تطبيق معيار المحاسبة المصرى للمنشآت الصغيرة والمتوسطة بوضعه الحالى لما له من آثار سلبية على قيمة المنشآت الصغيرة والمتوسطة ، وتطبيق معايير المحاسبة المصرية الكاملة وذلك لكل الشركات الصغيرة والمتوسطة سواء كانت مسجلة أو غير مسجلة فى سوق الشركات الصغيرة والمتوسطة .

2- تعديل معيار المحاسبة المصرى للمنشآت الصغيرة والمتوسطة بحيث لا يتم الخروج على جوهر المعالجات الواردة فى معايير المحاسبة المصرية الكاملة وإنما تبسيط المعالجات بما لايؤثر على قيمة المنشآت وأدائها المالى وتلبية احتياجات مستخدمى التقارير المالية من المعلومات .

3- قيام لجنة معايير المحاسبة المصرية بمراجعة دورية وعلى فترات قصيرة للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية نظراً للتأخر فى تنبى وتطبيق المعايير الدولية والذى قد يستغرق عدة سنوات حيث إن آخر تعديل لمعايير المحاسبة المصرية كان فى أبريل عام 2019 والتعديل السابق له كان فى عام 2015 ، مما ينعكس سلباً على جودة التقارير المالية ، وعلى زيادة جوانب خروج معيار المحاسبة المصرى للمنشآت الصغيرة والمتوسطة على معايير المحاسبة المصرية الكاملة ، وكذلك على تكلفة إعداد التقارير المالية وخاصة للشركات متعددة الجنسية والتي قد تقوم بإعداد نوعان من التقارير المالية فى حالة عدم تنبى بعض المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية .

4- إجراء دورات تدريبية للمحاسبين في الشركات الصغيرة والمتوسطة من خلال بعض المنظمات المهنية مثل نقابة التجاريين للتدريب على معايير المحاسبة المصرية بشكلها الكامل وتعديلاتها حتى يكون ذلك دافعاً لتطبيقها وعدم التعلل بأن المعايير الكاملة معقدة .

كما يوصى الباحث الباحثين بإجراء المزيد من الدراسات عن :

- 1- القيام بإعادة تطبيق الدراسة ولكن على إحدى الشركات الصغيرة والمتوسطة كدراسة حالة لقياس انعكاسات جوانب الخروج على معايير المحاسبة المصرية مجتمعة على قيمة المنشآت الصغيرة والمتوسطة وليس على جانبين فقط كما قامت الدراسة نظراً لعدم توافر البيانات من خلال التقارير المالية المنشورة للشركات الصغيرة والمتوسطة إلا عن هذين الجانبين.
- 2- انعكاسات الخروج على معايير المحاسبة المصرية على الأداء المالي للمنشآت الصغيرة والمتوسطة - دراسة تطبيقية .
- 3- تقييم وتطوير معيار المحاسبة المصري للمنشآت الصغيرة والمتوسطة في ضوء احتياجات المستخدمين من المعلومات- دراسة ميدانية .

المراجع

أولاً : المراجع العربية :

- البحيصى ، عصام محمد .(2014). واقع نظم المعلومات المحاسبية في المشروعات الصغيرة والمتوسطة في فلسطين : دراسة استطلاعية . مجلة الجامعة الاسلامية للدراسات الاقتصادية والإدارية . شئون البحث العلمى والدراسات العليا . الجامعة الاسلامية بغزة ، 22(1) ، 175 - 195.
- البنك المركزى المصرى .(2019). التقرير السنوى ، 1- 82.
- البورصة المصرية .(2010).سوق الشركات الصغيرة والمتوسطة .دليل القيد ، 1- 11.
- الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء .(2018).نتائج التعداد الاقتصادى مصر 2018 ، 1- 42.
- الدحيات ، أحمد عبد الرحيم محمد ، أبو ريشة ، خالد عريج عايد .(2014). معايير التقارير المالية الدولية الخاصة بالمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم IFRS for SMEs : الأهمية

- والمشاكل والمعوقات : حالة الأردن . المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية . كلية التجارة بالاسماعيلية . جامعة قناة السويس ، 5(3) ، 339-356.
- الهينى ، إيمان أحمد .(2018). دور المعلومات المحاسبية فى تحسين كفاءة اتخاذ القرارات فى المنشآت الصغيرة والمتوسطة : دراسة ميدانية على المشروعات الصغيرة والمتوسطة فى الأردن . مجلة رماح للبحوث والدراسات .مركز البحث وتطوير الموارد البشرية ، (26) ، 1-21.
- حاج الأمين ، إدريسى محمد عمر ، أبو تمة ، موسى محمد أحمد .(2018). مدى مساهمة التعليم المحاسبى بالجامعات السعودية فى تطوير وزيادة الأعمال والمشروعات الصغيرة والمتوسطة فى ضوء رؤية المملكة 2030 بالتطبيق على جامعة الملك خالد . أماراباك . الأكاديمية الأمريكية العربية للعلوم والتكنولوجيا ، 9(29) ، 151-170.
- حسان ، مروة حسن محمد .(2018). محددات استخدام تطبيقات المحاسبة الإدارية فى المشروعات الصغيرة والمتوسطة العاملة فى مصر - دراسة استكشافية . مجلة الفكر المحاسبى . كلية التجارة . جامعة عين شمس ، 22(1) ، 906-943.
- حموده ، نور الدين عبد الله ، أرحومه ، محمد إبراهيم .(2015). إمكانية تطبيق المعيار الدولى لإعداد التقارير المالية بالمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم فى البيئة الليبية . مجلة العلوم الاقتصادية والسياسية . كلية الاقتصاد والعلوم السياسية . جامعة الزيتونة ، 174-192.
- خليفة ، رمضان مسعود عبد الله .(2018). المعيار المحاسبى الدولى للمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم ومدى تطبيقه على المنشآت الليبية المماثلة فى ظل عدم تطبيق المعايير الليبية الكاملة . مجلة القراءة والمعرفة . كلية التربية . جامعة عين شمس ، (205) ، 331-352.
- رزق ، علاء أحمد إبراهيم .(2020). المحاسبة عن المشروعات الصغيرة والمتوسطة فى ضوء معايير المحاسبة الدولية كمدخل لدعم مفهوم العناقيد الصناعية : دراسة تطبيقية على المشروعات الصغيرة والمتوسطة فى محافظة دمياط . . مجلة الفكر المحاسبى . كلية التجارة . جامعة عين شمس ، 24(1) ، 1-76.

- سويدان ، ميشيل سعيد ، قاقيش ، محمود حسن ، بطاينة ، هنادى تركى ، حماد ، لينا جمال (2018). مدى ملاءمة معايير الإبلاغ المالى الدولية الخاصة بالمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم للتطبيق فى الأردن : دراسة استكشافية من وجهه نظر مدققى الحسابات الأردنيين . المجلة الأردنية فى إدارة الأعمال . عمادة البحث العلمى . الجامعة الأردنية ، 14(2) ، 239-260.
- شبيطة ، محمد فوزى شاکر .(2020). أثر هيكل رأس المال والاحتفاظ بالنقدية على قيمة المنشأة : دراسة اختبارية على الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية . المجلة الأردنية فى إدارة الأعمال . عمادة البحث العلمى . الجامعة الأردنية ، 16(1) ، 53-68.
- محمد ، عبد الرحمن موسى على ، الزين ، الزين عمر ، الماحى ، ضرار ، الشبل ، يوسف (2016). تصميم نظام معلومات محاسبى لتخطيط موارد المنشأة التجارية الصغيرة والمتوسطة فى إطار بطاقة الأداء المتوازن . أماراباك . الأكاديمية الأمريكية العربية للعلوم والتكنولوجيا ، 7(21) ، 77-100.
- محمد ، عبد الله حسين يونس .(2020). أثر الخصائص التشغيلية للمنشأة وخصائص عملية المراجعة على الجهد المبذول فى عملية المراجعة وانعكاسه على قيمة المنشأة فى بيئة الأعمال المصرية . مجلة الفكر المحاسبى . كلية التجارة . جامعة عين شمس ، 24(4) ، 1-50.
- موقع البورصة المصرية الالىكترونى (الشركات الصغيرة والمتوسطة المسجلة فى بورصة النيل) http://www.nilex.com.eg/ar/Listed_Companies.aspx
- موقع مباشر (الشركات الصغيرة والمتوسطة المسجلة فى بورصة النيل والتقارير المالية لها) <https://www.mubasher.info/markets/EGX/indices/NILE>
- وزارة الاستثمار .(2015). معايير المحاسبة المصرية المعدلة 2015. الوقائع المصرية ، 1-1535.
- وزارة الاستثمار .(2019). معايير المحاسبة المصرية المعدلة 2019. الوقائع المصرية ، 1-640.

ثانياً : المراجع الأجنبية :

- Bachiller, P., Boubaker, S., & Mefteh-Wali, S. (2020). Financial derivatives and firm value: What have we learned?. Finance Research Letters, 1-9.
- Bohusova, H., & Svoboda, P. (2016). Possible amendment to IFRS for SMEs due to new approach to operating lease reporting in full IFRS: Effect on financial analysis ratios in Air Cargo Transportation in the Czech Republic. Review of Integrative Business and Economics Research, 5(1), 139-151.
- Bonito, A. L. M., & Pais, C. A. F. (2018). The macroeconomic determinants of the adoption of IFRS for SMEs. Revista de Contabilidad-Spanish Accounting Review, 21(2), 116-127.
- Brahmana, R. K., Setiawan, D., & Hooy, C. W. (2019). Controlling shareholders and the effect of diversification on firm value: evidence from Indonesian listed firms. Journal of Asia Business Studies, 13(3), 362-383.
- Buchanan, B., Cao, C. X., & Chen, C. (2018). Corporate social responsibility, firm value, and influential institutional ownership. Journal of Corporate Finance, 52, 73-95.
- Chang, K., Shim, H., & Yi, T. D. (2019). Corporate social responsibility, media freedom, and firm value. Finance Research Letters, 30, 1-7.
- Damak-Ayadi, S., Sassi, N., & Bahri, M. (2020). Cross-country determinants of IFRS for SMEs adoption. Journal of Financial Reporting and Accounting, 18(1), 147-168.
- Devi, Susela S., & Samujh, Helen R. (2015). The political economy of convergence: the case of IFRS for SMEs. Australian Accounting Review, 25(2), 124-138.
- Dimitriou, M. (2015). IFRS and More Recently IFRS for Smes Impact on Financial Statements Compared to Greek GAAP: The Case of SMEs in Beverage Industry. In Multinational Finance Conference Booklet , 22, 106-107.
- Fan, Y., Jiang, Y., Kao, M. F., & Liu, F. H. (2020). Board independence and firm value: A quasi-natural experiment using Taiwanese data. Journal of Empirical Finance, 57, 71-88.

- Fu, L., Singhal, R., & Parkash, M. (2016). Tobin's q ratio and firm performance. *International research journal of applied finance*, 7(4), 1-10.
- Gandía, J. L., & Huguet, D. (2018). Are Spanish GAAP for Private Companies Comparable to IFRS for SMEs?. *International Journal of Business and Social Sciences*, 9(3), 44-58.
- Gassen, J. (2017). The effect of IFRS for SMEs on the financial reporting environment of private firms: an exploratory interview study. *Accounting and Business Research*, 47(5), 540-563.
- Gharaibeh, A. M. O., & Abdul Qader, A. A. A. A. (2017). Factors influencing firm value as measured by the Tobin's Q: Empirical evidence from the Saudi Stock Exchange (TADAWUL). *International Journal of Applied Business and Economic Research*, 15(6), 333-358.
- Grassmann, M. (2020). The relationship between corporate social responsibility expenditures and firm value: The moderating role of integrated reporting. *Journal of Cleaner Production*, 1-9.
- Hendratama, T. D., & Barokah, Z. (2020). Related party transactions and firm value: The moderating role of corporate social responsibility reporting. *China Journal of Accounting Research*, 13(2), 223-236.
- Huang, P., Lu, Y., & Wee, M. (2020). Corporate governance analysts and firm value: Australian evidence. *Pacific-Basin Finance Journal*, 63, 1-6.
- Huynh, T. L. D., Wu, J., & Duong, A. T. (2020). Information Asymmetry and firm value: Is Vietnam different?. *The Journal of Economic Asymmetries*, 21, 1-9.
- International Accounting Standards Board (IASB) .(2018). Use of IFRS Standards around the world, Available at : www.ifrs.org
- Jana, H., & Jitka, Z. (2014). Comparison of Approaches to Financial Reporting of Non-current Assets According to the IFRS for SMEs and IAS/IFRS. *Procedia Engineering*, 69, 696-703.
- Kaya, D., & Koch, M. (2015). Countries' adoption of the International Financial Reporting Standard for Small and Medium-sized Entities (IFRS for SMEs)—early empirical evidence. *Accounting and Business Research*, 45(1), 93-120.
- Khosa, A. (2017). Independent directors and firm value of group-affiliated firms. *International Journal of Accounting & Information Management*, 25(7), 217-236.

- Kiliç, M., Uyar, A., & Ataman, B. (2016). Preparedness of the entities for the IFRS for SMEs: an emerging country case. *Journal of Accounting in Emerging Economies*, 6(2),156-178.
- Kim, J., Yang, I., Yang, T., & Koveos, P. (2020). The impact of R&D intensity, financial constraints, and dividend payout policy on firm value. *Finance Research Letters*, 1-5.
- Koller, T., Goedhart, M., & Wessels, D. (2010). *Valuation Measure and Managing the Value of Companies* .5th edition. John Wiley & sons. New York.
- Nguyen, D. T. T. (2020). An empirical study on the impact of sustainability reporting on firm value. *Journal of Competitiveness*, 12(3), 119-135.
- Ofori-Sasu, D., Abor, J. Y., & Quaye, S. (2019). Do Shareholders Fight for Firm Value or Market Value in Emerging Markets? The Mediating Effect of Board Structure Dynamics on Dividend Policy Decision. *African Development Review*, 31(4), 409-422.
- Osazuwa, N. P., & Che-Ahmad, A. (2016). The moderating effect of profitability and leverage on the relationship between eco-efficiency and firm value in publicly traded Malaysian firms. *Social Responsibility Journal*, 12(2), 295-306.
- Perera, D., & Chand, P. (2015). Issues in the adoption of international financial reporting standards (IFRS) for small and medium-sized enterprises (SMES). *Advances in accounting*, 31(1), 165-178.
- Qiu, S. C., Jiang, J., Liu, X., Chen, M. H., & Yuan, X. (2021). Can corporate social responsibility protect firm value during the COVID-19 pandemic?. *International Journal of Hospitality Management*, 93, 1-12.
- Ram, R., & Newberry, S. (2017). Agenda entrance complexity in international accounting standard setting: The case of IFRS for SMEs. *Abacus*, 53(4), 485-512.
- Rivera, A. R. (2015). Seductive Route Towards Convergence Disclosure : IFRS for SMEs. *Revista Internacional Administración & Finanzas*, 8(2), 83-103.
- Salvi, A., Vitolla, F., Giakoumelou, A., Raimo, N., & Rubino, M. (2020). Intellectual capital disclosure in integrated reports: The effect on firm value. *Technological Forecasting and Social Change*, 160,1-8.

- Sithole, S. (2015). The Relevance of International Financial Reporting Standards for Small and Medium-Sized Entities (IFRS for SMEs) in Swaziland. *Journal of Modern Accounting and Auditing*, 11(8), 383-402.
- Warren, R., Carter, D. B., & Napier, C. J. (2020). Opening up the politics of standard setting through discourse theory: the case of IFRS for SMEs. *Accounting, Auditing & Accountability Journal*, 33(1), 124-151.
- Xu, S., Chen, X., Li, A., & Xia, X. (2020). Disclosure for whom? Government involvement, CSR disclosure and firm value. *Emerging Markets Review*, 44, 1-29.
- ZHANG, J., & ZI, Shuang. (2020). Socially responsible investment and firm value: The role of institutions. *Finance Research Letters*, 1-15.

ملاحق الدراسة

قائمة بأسماء الشركات الصغيرة والمتوسطة التي أجريت عليها الدراسة التطبيقية

| م | اسم الشركة |
|----|---|
| 1 | المجموعة المتكاملة للأعمال الهندسية |
| 2 | الصخور العربية للصناعات البلاستيكية |
| 3 | جينيال تورز |
| 4 | انترناشيونال بزنس |
| 5 | بورسعيد للتنمية الزراعية |
| 6 | مرسيليا المصرية الخليجية |
| 7 | ايجي ستون |
| 8 | فيركيم مصر للأسمدة والكيماويات |
| 9 | فاروتك لأنظمة التحكم والاتصالات |
| 10 | المصرية الكويتية للاستثمار |
| 11 | المؤشر للبرمجيات ونشر المعلومات |
| 12 | الدولية للأسمدة والكيماويات |
| 13 | بى أى جى للتجارة والاستثمار |
| 14 | يوتوبيا للاستثمار العقارى والسياحى |
| 15 | البدر للبلاستيك |
| 16 | المصرية لنظم التعليم الحديثة |
| 17 | الفنار المقاولات العمومية |
| 18 | الدولية للصناعات الطبية |
| 19 | الأخوة المتضامنين للاستثمار |
| 20 | الأولى للاستثمار والتنمية العقارية |
| 21 | فرتيكا للصناعات والتجارة |
| 22 | أراب للتنمية والاستثمار العقارى |
| 23 | أم بى للهندسة |
| 24 | الاتحاد الصيدلى للخدمات الطبية والاستثمار |